من الطلبة
على عبيده ولي الدين جار الله

حسن حلبي للمطول اول علم
البيان الي اول علم البديع

تملكه الفقير عبد الله بن طوسون
عفي عنهما

وكيف يعرف الناس فيما ملكته
فقد كان هذا مرة لفلان

١٧٦٨

ها - ١ ے

ومن مقاله المتنبي مقتى الفوجزء رايته في زمانه
اصل جزء بعضه السراى اجمع

MILLET GENEL KÜTÜPHANESI
KISIM : V. Carullah Ef.
ESKİ KAYİT 1768
YENİ KAYİT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الفن اى علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد بالفن المعاني او المضاف محذوف من الاول او الثاني فليتدبر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اى معنى كان بطرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص او له لازم واحد فقط واجيب ان منشاء هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وستعرف ان المراد اعم من ذلك ووجه ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم قوله فليس المراد علم بالقواعد اى ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا قرينة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم لانه في المكالا غراضا حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليها ثم ان خروج ارباب علم السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرون مقتضياتها في المولد بسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تفريع الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها

الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل من التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك او الاصول غير ظاهر فتأمل قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجز كون الالفاظ المفردة منيطة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن هيئة افادة التراكيب بخواصها التي يبحث في المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى هنا هو المجازي وايضا انما هو في الموضوعات تلك حقيقة لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل ما يدخل في قصد المتكلم قبل الظفر ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح تنبيه بالاولى لان معرفة الايراد تستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي تقصد ابداؤها غير متناهية عرفا وان تناهت عقلا ولا شك ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال فكيف يقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم قوله ايراده معنى قولنا زيد جاءني لا وحده بل معنى

افادة الالفاظ باعتبارها موقوفة على العلم بتلك الكيفيات فلو كان العلم بتلك الكيفيات موقوفا على العلم بالافادة لزم الدور هذا ما قال السكاكي

كل ما يلاحظ و يقصد اليه كيلا يخرج باستواق المعنى **قوله** لم يكن عالما
بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة
لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس
الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان
واجيب بان الباء في بعلم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد
بواسطة علم البيان ولك ان تحملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك
الايراد علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة
العلم بعلم البيان فتامل **قوله** لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى
ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في
نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق
التعريف عليه اذ لا وضوح في غاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب
الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط
بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح
في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل
الدلالة العقلية لا يخرج عن وضوح ما وكذا لا يخرج عن خفاء ما للاحتياج
الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي **قوله** ان بعضها واضح الدلالة
قيل الوضوح صفة المدلول وصف به الدلالة تبعا وقيل صفة لها

لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة **قوله**
فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل
تحت القصد والارادة اولا وبالذات **قوله** يخرج ملكة الاقتدار على
التعبير الى تخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءا من
مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدر فعله الا بطريق الاستقلال
اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جملتها
المعاني التركيبية **قوله** اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان
ليس نفس معرفة الايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك
التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو
الاصول والقواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المص خال عن
هذا التجوز فلذا حكم بالاولوية **قوله** ودلالة الالفاظ على المعاني اقتضاء في
تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلته اشارة الى انحصارها في الوضعية
والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح
به الاستاذ المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجه الدلالة الطبيعية في غير اللفظية
ايضا فان اخذ السمع للنغمات الطيبة في الرقص على وزانها يدل على تأثير تلك النغمات
في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا نا، من طيب
الاحوال وملايمة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم وخاصيته
الالحان ؛

عند شرح المه قوله اما ان يكفر للوضع مدخل فيها او لا لتحقق بجميع الدلالة الوضعية والعقلية
في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار اناني
قوله بحسب مقتضى الطبع اى طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل
المحشي في حاشيه شرح المطالع قوله كدلالة اح على الوضع اقيل هو بفتح الهمزة وضمها
وسكون الحاء المهملة المشددة يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجع فهو بالفتح لا غير
قوله ثم عرفوا الدلالة الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من
هو عالم بالوضع اقول الفاضل المحشي في حاشيه شرح المطالع مستظهرا مما نقله شارح من
عبارة الشفا، طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم
بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر
طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة
على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال
لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل
ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على الخفاء
طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات
المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفها
على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
الحكم وان القيود التي يذكر في التعاريف يجب ان تحمل على المتبادر منها واكن فلهذا

يدل على الوجع المطلوع
وصل بفتح الهمزة تدل على
التحسر

احترز بالقيد المذكور عن الطبيعة والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان منفيا
عنها الا انها لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منها متحققة سوا، وحد العلم بالوضع
اولم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنها بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة قرر
الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع
بتوضيح وتحقيق محصله انه تعريف بلازم الدلالة بالتفاتس الى المعنى لكن فيه بحث
لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلابد من تاويل آخر على
انه اذا التجا، آخرا الى انه تعبير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم
عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع اقتضا لازم لتلك
الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو
قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح
المطالع ان الوصف الناشي من الدلالة اذا قست الى المعنى كون المعنى مفهما عند
اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشي اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من
اللفظ والفرق ظاهر تامل قوله وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ قد رد الفاضل
المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع المعنى من اللفظ ليس صفة له
لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة
للمحل قائمة به فليس كلامه في كتابيه تدافع ظاهرا الا ان يقال ما ذكره في حواشي
التجريد نقل لكلام القوم لا انه مختاره قوله لان دلالته عليها انما هي من حيث ان العقل

احترز

لحكم اى من جهة هى منشأ لكون العقل حاكما فصح التعليل و سقط ما قيل ان التعليل
غير واضح اذ لو لا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم
فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان اخر الدلالة محالة فالصواب ان يقال
التعليل لان دلالته عليها من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين
قوله واريد به الكل واعتبر دلالته انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك
فى بيان الانتقاض اذ يكفى ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء و
الكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها اه ليتضح الكلية والجزئية وما
يتفرع عليها زيادة اتضاح ولمثله الخ لفظ الاعتبارين فى قوله واعتبر دلالة
اه نلبيهم قوله فى بعض توقف الدلالات بعضها ببعض اى يتنقض توقف
بعض الدلالات ببعض الدلالات لا بجدوه بعضها واعلم بتوقف لانتصار
حد كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال مع ان يكن
تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم ومجموعهما
معا كما فصله فى شرح الرسالة قوله فالجواب انه لم يقصد توقف الدلالات
ولو سلم انه قصد التوقف لم يكن ايضا بائنا فى ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق
الذهن اليه كما ذكروه فى توقف الحقيقة والمجاز فلا اعتراض اصلا قوله
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فصل لا فائدة لهذه المقدمة اذ لا
ندعى امكان اجتماع الدلالات بل اعتراض توقفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا

كما يتبادر من ظاهر العبارة

متضمنا باحدى هذه الدلالات مع انها يصدق عليها توقف الدلالة الاخرى
وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل المحشى فلا شاهد قوله
الى ان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك
فهم الجزء فى ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم
الدلالة فهم المعنى من اللفظ اه وقد سبق من الشارح والمحشى توجيهه فلا وجه للاعادة
قوله وانه اذا قصد الى قوله تضمنا او التزاما الخ قال الفاضل المحشى هذا ظاهر ووجه
وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره خلط من وجوه الاول ان التضمن
لما كان فهم الجزء فى ضمن الكل لم يكن الفهم الا وهو فهم ملتفتا ومخطا بالبال
قصدا بواسطة القرينة الدالة على ان المراد تضمنا اذ ليس فى ضمن الكل وهو
ظ فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح ان يتعدد الدلالة مطابقة
وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة
لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق
او اراد بقوله لا تضمنا لا تضمنا فقط وكذا القول فى الالتزام وما يحمله لا شك فى كون
الفهم الكذا دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون فى
الدلالة الكلية اذ ليس تضمنا كما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن
الموضوع له لعدم كونه مطابقة الكذا ان ما ذكره من ان القرينة مثل هذا المجاز
لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافى ما اشتهر بينهم فى الفرق بين المجاز

واعلم ان ما ذكره من ان سياق كلام الشارح على
اسلوب باحث بان يجعل قوله احد المعقول ما ذكره
الشريف بان يجعل قوله احد المعقول ما ذكره

والمشترک من ان القرينة في المشترک لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي
حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا
في التعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترک وقالوا انهم في المجاز بواسطة
القرينة لا بنفسه بخلاف المشترک على ما سيجيء في بحث الحقيقة والمجاز
الثالث ان قوله وما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم
مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احداهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى
المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى
لم يدل عليه بتلک الدلالة على باقي الباقيين محل نظر لان مساق الكلام يدل على ان
نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد
وكان القصد لا في ضمنه كان الفهم ايضا لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون بعضا فلم يتحقق
التفرقة بط كما حققه الفاضل المحشي فيكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح
ثم اللهم الا ان يقال مراده ان ما ذكره على ما تبين المقدمتين في نفس الامر
في كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه قوله لا يظهر انه مطابقة ام تضمن ا
قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض لها
حد التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح فنقول بحث اما اولا
فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة
الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم ايضا باستلزامها للمطابقة فينتفي

المحشي

التعريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى الحكم
التاكونها مطابقة فلا وجه لبحث القول بتبني الدلالتين ممكن فيه بالكل وبالجملة كما جعل
المجيب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان لعدم احداهما في الصورة المذكورة
ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما نا نقول ان تعيين
كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها
كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامها الدلالة المطابقية على الكل
والملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني
على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعها بالكلية
الكلام هنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وعد ذكر ما يجري مجرى عرف خاص ا
كما من البحل والجدة في مقام التلميح والمحكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشوا عبارته
هكذا ودلالة اللفظ بالكمال معنا ما دلالة المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية
التزام وقبل اذا كان ذهنيا قوله مع كثرة من ممتاز المجازات والكنايات اجوابه ان من
اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلک المجازات والكنايات دالة على تلک المقابل
الدال عليها عند هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلک
جعل الدال نفس تلک المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه
بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز
في رابت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما قرروه والجيب

التلميح الاتيان بما فيه ملاحة وطرافة
تقال ملح اسماء اداة ان يشبه
ملح والمحكم الاستواء والسخية

عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال
المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة
اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه واي حاصل
انه لا يلزم من كون القرينة جزء من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب
بجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب
من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره
في مثال اسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القوانين
اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري او لعال المجموع المركب من اللفظ
والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فحينئذ ان يكون مجازا
في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء
الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز
مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام اراده
الفاضل المحشي بان لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على
لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد حققنا ما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم
اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى
الاعم او الاخص اما على الاول فظاهر واما على الثاني فكفاية تصور ا وتصور ب في الجزم باللزوم بينهما
وكفاية تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم بين ب وج لاستلزام كفاية تصور

او تصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم
ج لب واما على الكافي فان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه بتبعية ملتفت اليه قصدا
والمستلزم لتصور اللازم الاول تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت
لازم يستلزم تصوره ولو بتبعية ملتفت اليه قصدا تصور لازم له في بعض الموارد ولو لم يكن
كليا فتامل قوله لا يتأتى بالوضعية فان قلت اللفظ اوضح دلالة على المقصود من
المفرد مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون احدهما
دالا على الهيئة التفصيلية والآخر على الاجمالية فلا اختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول
لا الى الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد دالا لا شك في الوضوح والخفاء معتبرين بالنسبة
الى السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا اعني الارشاد يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان تمام الدلالة
معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة قوله
مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق قوله ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل
كلمة اذ ليس لكل ما يرادف كل كلمة وكحمل ان يكون بعض منها دالا فان قلت قوله
يحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقدير فينبغي ان
يكون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو لئن
لا يكون على بوضع لشيء منها قلت قوله وكحمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه
لوحظ التقيد اولا ثم العطف فيكون القيد جزء من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه
حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر

قوله وقريب منه ما يقال الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقد تكرر اللفظ على الحس والمعاني العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق تختلفه وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا محل لقوله تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى كذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى دلالتين واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى دلالتين وضعيتين اعني لتكرر دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر على دلالتين اخر وضعي له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يدل بقوله تكرر المعنى على العقل قوله تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دالين على معنى واحد وضعي لكان ذكر قوله تكرر المعنى على العقل ايضا في محله قوله فيمكن تادية المعنى الملزوم باللفظ الموضوع فيه مناقشة وهي لزد لالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم باللفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية بالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب وسهل الفصيل منتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب

الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من سهل الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من سهل الفصيل لما تخرمه لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن الدمينة لا أبتغي العود بالفصال ولا ابتاع الاقربة الاجل

قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس اذ فهم من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكره الكلام صريحا من ان دلالة الجبون على الجبن اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحد الى مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك الى قوله الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه فحشان الاول ان لقائل ان يقول لجواز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا المبرانيين وما ذكره الشريف بنا، على ما ذهب اليه المبرانيون في هذا المقام غاية الامر تخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا ينقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس في شفائه مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون اذ ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان القوم الاختلاف الذي يوجد في النفس ليس باعتبار فهم الخ، اه مما لا حاجة اليه في بيان

تحقق الاختلاف في دلالة الصريح وضوحا وخفاء، اذ قد سبق منه في بيان تفاوت الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان مرتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت المرتب في الوضوح فالدلالة على الجزء اجزء اوضح من الدلالة على الجزء الكل اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر في ما بين القوم الوجه في النفي ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله الا انه يلزم مما ذكره ان يلتفت الذهن عند ارادة الجزء جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع سند الوجدان السليم

يعني به الاختلاف على وجه يكون الدلالة على الجزء اوضح من الدلالة على جزء اجزء

قوله ومعنى النوع بالبال الواو للحال اى والحال ان معنى النوع بالبال يعني ما لا يحال الا بالتفصيل والاجمال بالبال منفصلا بدون حصول الجنس مع وانى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال اى نسبة الجنس الى جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع نظر وجوه النظر قد اوردها الفاضل المحشي على الوجه الذى نقل من الشارح الا ان في الالحاقات التي اوردها منع عند ايجاز

الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول الخ يتصور الاختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف بهذا القيد يدل على ان الاصلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة بالنظر الى اصلاف العلم بالوضع اصلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية

وليس مراد الشارح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة

لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف سبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كالزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ قد يمنع التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم الجازم

الكل ان قوله وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع بحيث علمه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الموانسة ونحوه كما سبق من الشارح الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى ادراك الوضع فيؤول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم عدم المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي وما دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال اه انه يقال وذلك في بيان علم ثان الا يراد المذكور في الدلالات الوضعية لا في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله اما الاول اه لحاظ اذ قد صرح في هذا المقام بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله ثم اذا كان اللفظ مشتركا اه يخالف ما ذكره في شرح للمفتاح من ان التفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك لترجيح يحتاج في دفعه الى قرينة وجوابه ان مما ذكر في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره ههنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكروه دل اه قد اجاب عنه في شرح للمفتاح بان التراكيب التي يدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها ثم ظاهر هذا الكلام يدل انها قال ظاهر هذا الكلام لانه

بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مساق الكلام انه لابد في كل مجاز من ان
يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا الان قوله ثم اللفظ المراد به لازم
ما وضع له اه يعني مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز قوله وهذا لا يصح له
انما قال ظاهر الان علاقة اللزوم وان كانت يذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع
العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب
قد مر الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكته ينبغي ان ينبه لها وهي ان قوله
وله مراتب في الوضوح والخفا، مع ان دلالته مطابقية اه توجيه للكلام بنا، على اختياره
الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كما قرره في شرحه
للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود في التشبيهات هو الكاف الوضعية فقط ليس بشئ فان
قولك وجه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو متوهم وصعابل لم يدان ذلك الوجه في غاية الحسن
ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا بما ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا
بما نقله من كلام خال الدين ابن هشام البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين
كلاميه كما توهمه بعض الافاضل ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره
اولا كما توهم فيه البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على
ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر
فكيف يحمل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نقلا عن حواشي شرح المفتاح
من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة ثم صحح ان العلاقة هي المشابهة قوله وظاهر هذا

الاستاذ

العبد

التغيير شامل لنحو قولنا قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي
بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها
في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف
التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من ظاهر المتن كما سيشير اليه بقوله وينبغي ان يراد ثم ورده للاعتراض
على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان تعمد منها المشاركة التي
هي لازم معناها وقد منع ذلك بنا، على انهم عدوا قوله يع اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول
ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا امثالهما تشبيها
ضمنيا فالاولى ان يقال في زيد عمرو ا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني
وينبغي ان يراد في قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة يغني عن قيد لا على وجه
الاستعارة اه فتامل لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية مراد
بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه ينبغي عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في اول الفرق بين
الاسناد الخبري صاكما ان يراد به المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة الكلام او
نحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبنحوى الكلام القرينة المقالية ثم ان الكلام مبني
على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى لا يرد ما ذكره بصلح له اللفظ كما يصلح لافراد الكثيرة
واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كثيرا من اللفظ صالحا للارادة
المنقول اليه وهذا المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة
المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعدم احتمال الارادة وصلاحيتها

اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا
ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول وقال الفاضل الهي في حواشي الكشاف
الظاهر ان الكلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم
المنقول اليه في الذكر لاصاب كل مشروط بشرطه انتهى كلامه واطلاق لفظ الاركان على
الاربعة يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة فان قلت قد سبق في التعريف
امور خارجة غير الاربعة قلت الكلام في المقصود بالبحث لان كل ما اخذ في التعريف
لكنه قد استمر في العرف ان يقال ابصرت اللون وشممت العنبر فيه بحث اذ لا يخفى ان
ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برائحته
فلا يكفي التشبيه بالعرف دفع الشناعة بالكلية عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم
بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم لانه علم الكيفية عما من شانه انما يتعلق علم الكيفية عمن
اتصف بالمبدإ الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانتفائه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم
والاصل الحقيقة واما انتفاض التغيير بنحو قوله تعالى نحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز
باتفاق اهل اللغة واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكفي جعلا للفرع
اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز
ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو
محسوس فتشبيه محسوس اخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه لا لكل المعقول وجوابه ان وضوح
المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه

المنصف صح

فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر للمتأمل فتدبر
قوله فدخل فيه الخيال لكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانها
مشتركة في ادراك الصور بغير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها قوله
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محسوسة في الخيال
الذي هو خزانة الحس المشترك الذي ينادي اليه جميع المدركات الحسية قوله ولكنه بحيث لو
ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك
فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك
بالحواس اخذ الشرط واجزاء وجوابه ان المراد الادراك موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار
قوله بخلاف اللذة والالم العقليين اي فصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون
المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك منه العقل
والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين قوله وتحقق ذلك ان اللذة
ادراك وقبل ما هو عند المدرك بكمال وخير من حيث هو كذلك اي تحقق هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف
فلتطلب ثمة واعلم ان الفص لما افتقر الى شرح السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلانة
عرف الشارح الامثلة على ما عرفوه فالعهد في ايراد امثال هذه التحقيقات عليها لا على الشارح
قوله فكما ان القوة الغضبية او الشهوية اي القوة النفسية هي مبدأ الاقدام على الاهوال والسوق
الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ من المآكل والمشارب وغيرها
وكل من المشتهيات قوله كتكيف اللذائذ مثال لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية للادراك كما يتوهم

من ظاهره قوله وهو ادراكاتها المجردات البقينية المجردات مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكاتها قوله فالمراد المعنى الذى نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه ادراكا خارجا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشئ فلا ينبغى ان يشترط هذا القيد اعنى زيادة الاختصاص قوله والضمير لليالى اراد بالليالى الليالى المستفاده من رب لدلالته على التكثير والعدد المذكورة فى البيت السابق والاضافة فى وجاها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كمنن النجوم منها هذا ورائت فى نسخة صحيحة وُجَاهُ والضمير للسيل فى قوله رب سيل قطعته بصدود او فراق ماكان فيه وداع موحش كالثقيل تَعْدَى به العين وناء اى حديثه الاسماح الصدود الاعراض والبأفيه للملابسة وضمير فيه للسيل او الفراق ونئى وجه الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجه الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه وعدمه المنتفى لعدم ذلك التلاقى عن اصله موروث لزيادة الملال وموحش باجر، اى موروث وحشة صفة ليل كالثقيل اى كالرحل الثقيل تعدى به العين اى تكره ذا وسخ مردد وسه وناء اى يمنع ولا يسهل الاسماح حدثه الصادر عنه قوله ولزم بطريق العكس هذا اول من اعتبار كل من الشبهين اصلا على حدة كما فعله السكاكى كما فصله من تعليل الاصول ومن جعل شبه الشبه بالنور اصلا وتبعه السبكى عليه كما صرح به الشارح فى بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور فرع عليه قوله بين الاحى صفة للنجوم لا ظرف للاشتراك والا طرفه قوله فى كون قوله وعلم ان قوله سنن لاح بيانهن ابتداء من باب التلبيب الاسنن القلب فى هذا المصراع لاحتمال ان يكون المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها وُجَاهُ وكانه لم يذكر

طار بيانه

لان النكتة انما تظهر فى القلب الكل كما بينه قوله حتى كان البدعة هى التى يلمع من بينها لا يخفى ما فى اسناد الدمان الى البدعة التى هى كالظلمة من الركاكة وفصل لا ينطوى الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداء مبتدا، خبره بينهن والجملة صفة للسنن لانه الظاهر لاحت قوله وتخرد لك مما يفيد الكلام امثل ان يكون فى الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدى كان تعليلا للحكم مطلقا وان حمل على الجميع كان تكثيرا مفيدا قوله فى كونها كريا سا او ثوبا منه او القطن فيه نشر على الترتيب اللف والتعريض على كون من القطن فصلا بانه ليس مساويا للكرباس اذ لصدق على ما لا ينسج بعد اجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا قوله حصول الجسم فى مكان الصواب ان يقال حصول العين فى حيز بعد حصوله فى آخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم وليس بمتمكن وللخبر عموم فالحق التعميم المذكور قوله نظرا لان المقدار اذا ان قلت فلم عطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكميات اى ما يدرك بالحواس نوعا نوعا حيث قسم بالبصر او بالسمع اذ بانى خروج شئ من المذكورات فى خلال التفصيل عن تلك الانواع قوله والكاستقامة والانحناء، والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل الاستقامة والانحناء، بعنوان غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فبعنوانه بحسب الكتبة ايضا فان للكرة المجوفة المطلق مقعرا او محدبا مع انه لا خط فيه بالفعل لعدم تناهى سطحه وضعا قوله كالحانى اوتار الاغانى المتخذ الاغانى فى الاصل جمع اغنية بمعنى التغنى وهى بحسب متعارف اهل الالة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات

الاستيام بين بسايطها شديدا في الغاية ينفعل اللطيف منه فيتبادر الى الصعود الالطف
فالالطف دون الكثيف فيلزم تشبيه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى كونها
معدة له ودلك لان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الحسية على للفم والحرارة معدة لدلك
الاجتماع فنسبت اليها كما نسبت الافعال الى معداتها قوله والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات
وجمع المختلفات اذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات
وهذا هو الظاهر فتامل قوله وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند
غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فلبا الانى الاعراض النسبية والصلابة
هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهى من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما شانه
دلك قوله كالبلة والجفاف اقال الفاضل المحشى البلة هى الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام
والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح
الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية
المقتضية لسهولة الاتصال ايضا هذا هو المراد مما ذكره المحشى ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى اخر
لا دخل لتعريفه في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان يمنع عن الحمل على الكيفية قوله واللطافة والكثافة
والشهورية اللطافة التي لعدم الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي لعدم منها ما يقابل المعنى المذكور
وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة قوله على الاستقبال
موضوعا عاما اراد بالموضوع الآلات يعرف بها سواء كانت خارجة كالحاس الخطة او ذهنية كالحافي
الاستدلال قوله وهو حركة للنفس مبدأ ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم

النخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الطعم لابد له من فاعل وهو
الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف او اللطيف او المتوسط
بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة بتقسم الطعوم بحسبها
فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل
حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت
العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت
في اللطيف حدثت الاسوهة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت
التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلايل
كيف والافيون من بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجن آخر لا يتحمل
المقام ذكره قوله والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان
وحلقه والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض
عليه بان الاختلاف بينهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان
لم يقتض فلا مع احدهما نوعين قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم ويسمى
حقيقية وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه فلا يحلل منها ما يخالط
الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الاول على ما
المختار قوله من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفريق المختلفات
فلان فيها قوة مفرقة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن

لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان سمى
تغير الغضب على التشبيه والمراد انه حاله يوجب حركة النفس مبدأ، بل كل الحاله ارادة
الانتقام اويراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون
الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة سمى الغضب
لا يحملها متحركة بحركة اخرى **قوله** كالصورة الواحدة الشبيهة بالمحل المفهوم من كلامه انه حمل
الاعتبارى الواقع فى المفتاح على الاعتبارى المحض والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله
وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى محض واعتبارى نسبى وقال الفاضل الجرجانى فى شرح المفتاح
لما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات بابرها لا وجود لها فى الخارج
عندهم عطف النسبى على الاعتبارى عطفا قريبا من العطف التفسيرى **قوله** كالتفاف الشئ بكونه
مطلوبا للوجود او العدم مثال للنسبى فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا موجودا فى ذات المطلوب
بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس **قوله** او كالتفافه بشئ تصورى وهى
محض مثال الاعتبارى المحض وفى هذا التمثيل تنبيه على ان العقلى فى وجه الشبه يتناول الوهمى كما يتناوله
فى الطرفين **قوله** وهذا يشعر لفظ المفتاح اى بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة المركبة من امور
مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا
او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة مركبة واما اوصافا اى مقصودا من
مجموعها الى هيئة واحدة **قوله** وفيه نظر لما ستعرفه اى فى هذا التقسيم المستفاد من المفتاح ووجه
النظر ما ذكره فى بيان قوله والمركب الحسى اما وحاصله ان الحقيقة المركبة كالانسانية مثلا قبل

الواحد دون المنتزعة منه وجوابه ان المراد من الحقيقة المركبة حقيقة للطرفين مؤلفة من كثرة
التيامها بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصد الى مجموعها حتى يصير بذلك الكثرة كالامر
كشئ واحد وقد صرح بهذا المعنى فى الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة
واحدة **قوله** والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسى او عقلى او مختلف الذى
يقتضيه النظر الصائب انه لا محالة لتركب الحسى من الحسى والعقلى ثم قد سمى الامر على الساهى وعد الانسب
فى العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادى فالاختلاف المذكور انما هو فى المركب الاعتبارى دون
الحقيقى **قوله** واحسى طرفاها حسيان لا غير اى وجه التشبيه الحسى طرفاها حسيان لا غير وهذا الحكم اعنى
وجوب حسية الطرفين جار فى وجه التشبيه المركب من الحسى والعقلى وان لم يتعرض له فى قوله واحسى طرفاها
حسيان اما الحرمان فلان تحقق وجه التشبيه فى الطرفين يستدعى تحقق كل من جزئيه منهما والحسى لا
يتحقق فى العقلى ولا يقوم به واحاعدم الاندراج فلان وجه التشبيه هو المركب وجزء وجه التشبيه ليس
فلا يصدق عليه الجزء، وجه التشبيه الحسى والاعلى المجموع لانه وجه عقلى فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول
من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا **قوله** سواء كان تمامه حسيا او متعددا مختلفا فعنى قوله
واحسى ان وجه التشبيه الحسى سواء كان معتبرا كلا او جزءا فدخل فيه جزء المتعدد واحاجزء المركب فليس وجه
تشبيه فلا يدخل فيه فافهم **قوله** الاجسما اوقائما اى لا المكان ولا المجردات فاكتفى فلا تنقض
بالجوهر الفرد **قوله** ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى الطرفان اعنى قوله بالوجه
العقلى وقوله بالوجه الحسى فى موضع الحال والعامل فيهما اعم اى التشبيه كائنا بالوجه العقلى اعم منه كائنا
بالوجه الحسى **قوله** تقرير السوال يريد ان تقرير السوال بقياس موصول النتايج مركب من قياسين

بان التشبيه لا صله للتشبيه والاصل
الوجه شبيها به من

انه لم يقصد فى شئ من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى يناقض الوصل بالفى المراد
ههنا بل قصد فى كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بعض افراده جعل تابعا ونعته له ولم يبين التقييد
والتركيب تناقل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد يقدم مناقشة الفن الاول انه
يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحق الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر
قوله ويقرب منه هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كالحال
الملكة كذلك قوله بمعنى ان لا يكفى قبل علمه عدم كذا الشئ منتزعا من عدة اشياء اى مادونه
له واجزاء لا ينافى انتزاعه من عدة اشياء، اى طرفا ما قوله وهذا احد فروع ما سمعته الفاضل المحقق
فى بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم
تركيب المنتزع وان الشارح صرح بذلك قوله محل نظر اهذا هو النظر الذى اشار اليه فى
منع تقسيم وجه التشبيه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستوقف وقد اشرنا الى جوابه هناك
والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف
المختلفة لشئ واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة
ملتئمة والى الثانى بقوله واما اوصافا ولا فساد فيه فليتفهم قوله احمد بن الجلاح لفظ
احمد كما يأتى مرتجلتين منتوحتين بينهما با، ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة
وحاء مهملة قوله وقد لاح فى الصبح الزبا كما ترى الكاف فى مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه
بل لمجرد القصد والمراد ان اتصاف الزبا بمثابة العمود رجلى لا خفاء فيه ولو كان
قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعمود ملاحه لكان اظهر فى افادة هذا المعنى وفى اعراب

منها انه خبر مبتدا اى هذا التشبيه ظاهر
المعنى ان اتصاف الزبا بكونها كالعمود
من الزبا بحيث ترى كونه على الصفة فى
حكم المعرف اى الزبا الذى ترى كونه على
الوصف منه

اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثانى
مركب من موجبة كلية صغرى هى منتجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هى المط
وهى ان لا شئ من موجبة الشبه بحسى قوله مائى هو ان يكون غير عقلى اظهار الضمير اعنى هو لدفع توهم
رجوعه الى التحقيق قوله لكن وجوب كذا طرفا الحسى حسيين يسقط الثنى عشر قسما فيكون وجه
التشبيه واحدا حسيا سقط ثلثة كذا الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه
ويكون مركبا حسيا سقط ثلثة اخرى ويكون المتعدد حسيا سقط ثلثة اخرى ويكونه مختلفا ثلثة
اخرى قوله وفيه نظر لان الخفا، ليس بمسموع بل المسموع هو الخفى وجوابه ان المراد
بالخفا، ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه ثم التسامح موجه فى طيب الرايحة ولذة
الطعم لان المشموم هو الرايحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته قوله واجزاء هى على وزن
ابزاء لو قد يترك همزته فيقال جزاء مثل كرم كما قالوا للمرأة مرءة قوله ويقال رجل اى
فى بعض النسخ بلا واو والصواب بالواو والاتصال وجزاء لا يظهر الارتباط قوله مختصة بذوات
الانفس اى الانفس الناطقة بقرينة اخر ظلامة والا فللاسد نفس حيوانية قوله واذا قلت للرجل
الجليل المكان المكان بالنصب المجد جمع منى على انه مصدر مبنى بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع قوله
فبالعلم يوصل الى الحق اندفع لما قيل الظاهر ان العلم ليس بضرورى الايصال فالمناسب
ان يفسر الهداية بما دل بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة فى مدح شان العلم
ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضرورى الايصال لما العمل مثلا لكنه ضرورى الايصال الا الحق
والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتأمل قوله وفى وجه بعض الامثلة تسامح جوابه

انه

كما ترى وجوه اقربها انه في موضع المصدر اى ظهر ظهورا مثل ما ترى **قوله** وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم احدا لحنه ام فرورة وقال شارح الزينبي وليس بقبيح **قوله** اى تفتح نوره النور بفتح النون الزهر **قوله** وكانه اراد بمقدار خصوص مجموع مقدار الثريا لما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود ومجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود **قوله** وسيجئ ان المفرد قد يكون مبتدا دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحة حين كان كذا مركب لا مفرد **قوله** كان مثار النقع المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع المثار **قوله** فقد اخل بكثير من اللطائف المراد من اللطائف ما سنذكره من المعاني المختلفة وسر اخلال الماضي بها ان تلك المعاني انما يفهم اذا جعل المشبه به الليل المتأول للتهاول حال كونه متقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر من التشبيه بليل تهاوى كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه ولهذا اظهر ان نفسه الفاضل الجرجاني في شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت ليس بحسن فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى **قوله** بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود **قوله** من جانب قبل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال تشبيه النقع الذي هو من جانب بالليل الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اى ليس مقصودا من اجراء هذا التشبيه من جانب واعتبار ذكر التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتأمل **قوله** في حكم الصلة للمصدر اى لفظ

الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان حرف الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي هو ضمن اعني المصدر حكما **قوله** فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العواجة النقع وسل السيف اى اخراجه والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشيء في الماء رسوبا اى سفل وجعله من رسب السيف اى مضى في الضربة لا بلايم قوله تعلو وقوله ولا ترتفع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسو من رست اقدامهم في الحرب اى ثبتت والاول اظهر واصدام اى به اشتداد ما يقال اصدم النار بمعنى التهب واصدم صدر فلان غيظا وبدم محذوم شديدا اى **قوله** بل هو مما يتعلق به معنى الاشارة اى بتعلق المقارنة والمصاحبة لا انه يشبه عليه حكم الاشارة كما يتسنى على بكر في المثال المذكور حكم الغرب **قوله** ما يجيء في الهيآت ظاهر اهل العبارة يفيد ان وجه الشبه يجيء في الهيئة لا نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المص الموصول في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان الناطق في الانسان اى يتحقق فيه وهذا التكليف انما لزم من تفسير عبارة الشيخ فانها يفيد سيان حال الشبيه وغيره في انها عائدان الى الضمير في الوجه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا شائبة تعسف **قوله** احدهما ان يقرن باء كونها غيرها في التركيب احتياج الى التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل يقرن هو غيرها والضمير في غيرها عائدان الى كونه فيبقى المبتدا اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اى يقرن فيه باء كونه غيرها او يقال اللام في باء كونه عوض عن المضاف اليه اى باء كونها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه ثم يحتاج الى ان يحمل الاضافة لا دنى التباس وبهذا ايضا اندفع ما لزم من تفسير عبارة الشيخ لانه ضمير يقرن فيها عائد الى المبتدا بلا احتياج الى تكلف تقدير الرابطة لكن لا بد ان يقدر المصدر الغير

الصريح المتولد من المصدر يتبع الفعل في قول الشيخ ان تؤول بغيرها باسم الفاعل ليصح حمله على
المبتدا، الذي هو عبارة عن ربه الشبه وان يقدر مضاف في عبارة المص اي ذوان تؤول على ان الاضافة
لادنى التلبس كما مر لزوم الخ، وبيان الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين
وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا
الاقتران والتجرد كحال عبارة التبع وكذا اقتران الغير بركتها او تجرد حركتها عن الغير صفة للهيئة
وللاحاطة ايضا الى اعتبار الرابطة في كلام المص فتامل **قوله** اعلم ان مما يزداد به التشبيه وضوحا
ان يحكى في الهيئات نفس ما يزداد ليس عبارة عن وجه التشبيه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة
المصنف بل هو عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة فهذه الحال وهي الحكي
المذكور **قوله** والكتان بجر دسته اي كره اعاد ضميره اي كره اغنى عن ذكر ضميره عائدا الى المبتدا، لانحادهما
مع المبتدا، **قوله** والشمس كالمراة، تاتي كف الاستدلال بما يرد بالاشكال المتقدم بل المرتعش اذ في كفه تؤدي المراة
الهيئة المقصودة **قوله** مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر او مقتضى الظاهر ان يقول
مع تموجه وهو حال من اي كره اي كائنة زمان تموجه **قوله** تعال بداله اذا ندم ومصدره ممدود
يقال بداله بداء، وقوله ظهر له رأي غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم
بدلالة المقام **قوله** فان الشمس اذا احد النظر تقلسل بمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمراة فيما ذكر من الهيئة
لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها الخ **قوله** بحذف الهمزة اي فادى قلبت الهمزة ياء،
ثم فعل به ما فعل بقاض، **قوله** فانطبقا قمرة وايضاح الفاء، للتشبيه كانه جواب لسائل عن وجه
الشبه بين البرق والمسح وقيل يعني ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز ثم الانطباق

والايضاح الخفي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه بمنفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم او ان
ولعل ايضاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوؤه وانطباقه انضمام اجزائه
بحيث يعمى عن الابصار بالكلية ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض
حفت بسراء، فصرن حفت اي احيطت راجع الى الرياض والسراء نجم معروف واحسن شيء
والقيان جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية
وليس كذلك تلحفت اي تغطت حال من القيان ووصف له ان جعلت اللام فيه للعهد
الذهني وفي اشارة تلحفت على تلبست ايماء الى احقرار السرو بتمامه فان اللحاف مباشرة
المراة من رائسها الى قدميها وخفراكر سر من اضافة الصفة لا الموصوف ونصبه بحذف الجار
وايصال الفعل اي تحقر اكر سر وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح
القاف قامته وحسن طوله والفاء في فكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل تشبيه
السرو بالقيان فتبه للتشبيه الكائن والواقع في وارج جاء عليها للحال ولذكر جاء مع ان الريح
مؤنث سماعي قال الله تعالى وارج فيها عذاب اليم تذر كل شيء بامر ربها بناء على تاويلها
بالمذكر كالهواء الرهاب وعلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمينه معنى الصيرورة والخجل بفتح الجيم
مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لانها سب القيام والتعدل وان كان بكسر الدال الا ان
حركة ما قبل حرف الروي لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطايفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذكر انه
راى الحركتين حركة التهيؤ للدنو والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما
يكفي في الثانية من سرعة ذالك تاديه لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى

اعتدالها اسرع من حركتها فى حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يداركه النعاس فربما اسرع من حركة النائم بالنوم لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا فى الايضاح من جدل الله لامن جدل الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهرى بين قوله ومحدولة وقوله لم يجدل قول الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق البيت للاخطل والصفة الجانب والمراد ههنا اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ربما يقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت بلا انعباء فترت واذا وصلت الى القلب نام واللوثة الاسترخاء والبطء والتمطى التمدد وفى تشبيه المصلوب الذى لا اثر للحب فيه بالمحب الذى ارتحل حبيبه وهو يلوح صفحه لاجل تودیعه لطافة لا يخفى ان المحب فى مثل الحالة فى حكم الاموات بل ان موانع الحيوة اكثر حيث جعل مشبها به ثم لم يجعلوها اى لم يعلوا بما فيها فذكر العلم بلفظ الحمل على طريق المشاكلة اولانهم لما لم يعلوا بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل لعدم علمهم وان الحمار حامل بما فيها وكذا فى جانب الشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفى فى جانب الشبه ايضا ولهذا يندفع ما يقال انه اذا كان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا فى جانب الشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا فى جانب الشبه انه روعيت فيه امور ثلثة تناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه فى الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل والتخييل فالحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التوراة كذلك فلا اشكال يقال ابرق القوم ذكر حال الدين فى شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اى اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال

من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح والانزاع فيه فلما رأوا ما اقشعت يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اى صارت ذات قشع كما يقال كببته فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع اقشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشرى فى تفسير سورة الملك وزيادة ما ترجح الريح ضد الفرج فالباء فى قوله باتصال ليست هى التى يدخل فى المشبه به اى ليست الباء صلة للتشبيه بل للآلة كما فى كتبت بالقلم فان قيل هذا مقتضى حاصل السؤال انه يلزم مما ذكره فى البيت ان يكون بعض التشبيهات المجموعة التى من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور فى البيت وبين التشبيه المتعدد فى المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد فى قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو وما به طرب وسهل وليس قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احدهما لا يدل على ما ذكر فى السوال فانما يستفاد من مساءة الوصف لا من نفس الكلام ولهذا التعبير يندفع اعتراض حال الدين فى شرح الايضاح بانه لما اعتبر فى قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احد الصفتين ومعناه ان زيدا اسعد احدهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال حال الدين فى شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم فى الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد التمثيل فى حقيقة

التشبيه فلا يفرما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه
المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فرحبا بالوفاق وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته صارت مسلمة بما اجاب حوله
احدهما انه لا يجب فيها ترتب الطرفين كما مر وجوب الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال حاصل
الفرق الاول ان التشبيه المقدر لا يجب فيه الترتيب اصلا وفي المركب قد يجب ويمكن هذا الفرق بالنظر الى
بعض المواد والله اعلم **قوله** فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه الشبه في المثال مع انه مذكور
في الايضاح وهو البأس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره **قوله** نزوا الذكر على الانثى
قيل لزاغ الثعلب بخفيه وقيل ليس له الا المطاعنة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا سيفاد
في الطاووس قليل اغرب من مطاعنة الثعلب **قوله** من نفس المضاد لاشتراك الضدين فيه ظاهره
الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد لوحدة نقاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين
يشتركان في ان كلا منهما ضد للآخر فبهذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين متحدان فشبه احد
موصوفيهما بالآخر ثم زاد تمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين الآخر
حتى يحصل هناك معنى واحد يشترك بين الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل
والنظر للتنزل في الرتبة **قوله** بواسطة تمليح او تهكم كذا بواسطة ملاحظة جانب المشبه بخلاف
التمليح كما في شرحه للمفتاح وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه
بخصوصه فليتدبر **قوله** وان قوله هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم ليس في شرح العلامة سوى انه لا
يمكن ان يكون مثال ما المشبه به الاسد للتمليح وليس فيه تصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط
الا ان السكاكي مما اورد مثالين بعد ذكر ان التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح

او تهكم وهما ما المشبه به الاسد للجبان وانه حاتم ثان للبخيل ودل العلامة على تجويز كون المثال الاول
للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني ان قلت فلا يفهم منه تعيينه كون المثال الثاني للتهكم فما معنى
قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول **قوله** قال الامام المرزوقي ان في نقل
مقالته اشارة الى ان قول المص بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او ليس لامتناع الجمع لجواز الجمع
بين الاثنين **قوله** اتاني من ابي انس وعيد الا بيت لشعيق بن سليك الاسدي سئل على ناقته
المجهول ان ذاب والغيظة الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغير الضحاك فسئل على ناقته المعلوم عفن
اذاب والضحاك اسم ابي انس وكذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من ملوك الحافية قتله
آفريدون الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزؤا **قوله** وكان للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها كما
قوله لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع
موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشئ بنفسه **قوله** والحق انه قد يستعمل عند الظن وقال
الكوفيون والزجاجي كان بمعنى للتحقيق ايضا واستدلوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعر الكان
الارض ليس بها هشام اي لان الارض ولا يجوز لزكيف تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة
والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال عن العلة مقدر واجيب بان المراد بالظرفية
الكنف في بطنها لا الكنف في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام
فيه لانه لها كالغيث وبانه يحتمل انها ما قد خلف من بسيد مسن فكانه لم يمت **قوله** اي في
الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر في قولك متكلم لا يخطر لاان في
الكلام مقدرا **قوله** اي حاله وقضيته العجب الشان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا

المثل كشبه وشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة او الحال
او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة واغاصح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا
ولا راوا امثلا للتيسير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه او كصيب من السماء الصيب
فيعل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا ولا يعد واو يتحمل
لتقدير مثل لئلا يقدر كمثل ما، واما تقدير كنبات ما، فلا يصح اصلا لان المثل بمعنى الصفة وصفة
الحيوة الدنيا لا تشبه ذات النبات من انصاري الى الله الانصار جمع نصير بمعنى الناصر
كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كغرخ
وافراخ قال الفاضل الحلبي في شرح المغني معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة
الله فالاضافة في انصاري من اضافة بعد المشاركين الى الله كانه قيل من الانصار الذين
يختصونها ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني
قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف على اى نحن انصار نبي
الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين
في النصرة الى الاخر ومعناه نحن ضد الله ننصرك منه فاي المرجح للتوجيه في الاضافة الاولى
واي وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكره يقتضي
صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى ايها الذين امنوا كونوا انصار الله
حتى للام السببية المعصوم من سوق الآية الكريمة مع انه حرف قبيل الفرور، والثاني في قوله تعالى
نحن انصار الله وفيما ذكره الفاصل حرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على

الاضافي اعني بالنسبة الى الباقي الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فاقبل والزمان
متعلق بقولهم انكر حقوق النحاة هذا هو المذهب المشهور النحاة وعند الى علي الفارسي ان المصادر
يقع في الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والحقوق الغيبوبة
بان الاتيان لا يكون نظرا اذ المشبه به يجب يكون مذكورا او مقدرا ويستلزمه قولهم نحن انصار
الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذكر القول الى ذكر الكون لا الاستلزام العقلي اذ حواري
الرجل صفيه وخلصانه الحواري من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عليه السلام
قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها وتقال هو خلصاني اي خالصني يستوي فيه الواحد والجمع
والخلص كالخدن مثل الخلصان واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اى بين لهم وصف تشبيه
الحيوة الدنيا في زهوتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة فلا ينبغي ان يوضع عليه تقال عرضت فلانا
على المنزل توجيا او اجلسته عليه والتوضيح على الشيء الاقامة عليه قال صاحب الكشاف لو طلب
من الضمائر حرف عاقبة لحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الحيوة وما يعرض لا يصح تشبيها بها بل
تشبه بها الصورة المنزعة عن ذوي الحيوة مع تقدير ذوي ضروري ولكن دفعه فتدبر وما هو
بين في هذا قول بيداي في ان حاصل الكاف ليس تشبيه به وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه
الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضاف اى كمثل ماء
بترتيبه ذكره في الشبه به الواو في قوله واسلها بها حالية واسلها مبتدا، وبها خبرها ويوم حلولها
ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدا، محذوف اى هو بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهي كالارض
القفر التي لا شيء بها وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع ما فيها

الحذن والحذن هو الصديق

من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الاخبار بالظرف عن غير الحدث وهذه الحملة الثانية ايضا
حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون الديار حال كونها كذا او بعد البيت المذكور
وما الحال والاهلون الاوديعة ولابد يوما ان ترد الودايع وما القوم الا كالشهاب وضوئه يحور رمادا
بعد اذ هو ساطع وفى كفر الفعل مبنيا عن التشبيه نظر فلمكن ان يقال لما استفيد الحمل
من الفعل ابنا، ذكر الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد اسدا منصوبين لا يوجب الحمل كما فى
ما علمت زيدا اسدا فتامل ولو قيل انه يبنى عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب
ان قلت لم لا يحمل كلام المص على حذف المضاف اى يبنى عن حاله قلت لا يتم التقريب حينئذ بل يكون
المناسب حينئذ ان يذكر هذا الكلام فى بحث احوال التشبيه والغرض منه فى الاغلب يعود الى
الى المشبه لما كان النفس بمنزلة القياس حينئذ ابتنا شئ على اوكان الوجه ان يكون الوصف منه غالبا
الى المشبه الذى هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام
فى كل حكم لبيان احوال المحكوم عليه فلا استبعاد فى ذلك لان المسكر بعض دون القوال فيه اشارة
الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه او مقدارها اى اذا علم مقدار حال المشبه به دون
المشبه وانما ترك لظهوره مما ذكر اولا مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف
على نفس امكانه اذ لا معنى له وتقويه شانه الضمير شانه راجع الى المشبه وان ان يجعل الحال
فقوله نفوذه شانه بمعنى يفوته حاله من لا يحصل منه سعيه على طايل القايل الفاعل يقال
هذا امر لا طايل فيه اى لا غناء، ولا مزيد وعلى يحتمل لزيكون زايدة كما فى قوله ان الكريم وابيك يعتمل
ان لم يجد يوما على من يتكل فعاتل فاعل يحصل ويحتمل لزلا يكون زايدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى

الموصول

الموصول كما هو الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع قوله لتقدم الحيتان وفرط الف النفس بها
لان النفس فى مبدا، النشاة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات
وتنبهها لما بينها من التركيبات والبينات احوالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات قوله
ما بحذف فى قوله ويوم كظل الرمح البيت لشرمة بن الطفيل او لابن الطبرية وبعده لان
غدوة حتى اروح وصبحى عصاة على الناهلين شم المناخ كان ابارق الثمول عشية نوزى
باعلى الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعنا حال منه اى تناول دم الزق صادرا
عنا اولغو متعلق بقمر والمراهى جمع مزهر وهو العود الذى يقرب به ويقال له بالفارسية
چاربار، واصطكاكها ضرب بعض ببعض وفى الصحاح اصطباق بدل اصطكاك وهو القرب
الذى يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم تنون يكون معرفة
كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض الغدو والصبوح بهنا جمع صاحب مثل فرهة وفارهة
والشم جمع الشمم من الشمم وهو ارتفاع فى قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخ جمع منخ وهو
فى الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن الرفعة والرياسة والثمول على وزن التقول
الخمر والاوزن بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الراء، المجمة البطة وقد جمعوه بالواو والنون
وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهو
هى الحلقوم ومثلها الحنجور شبه اوانى الخمور وقد فرغت واميلت بطيورها، اجتمعت عشية تاعلى الطف
معوجة الحناجر قوله ظللنا عند باب ام نعيم ظللنا بمعنى دخلنا فى الظهار والسالفة ناحية مقدم
العنق قوله من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة

قد سبق وهو قوله ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضا، الله ما كان جالبا وبعد
ولم يستشر في رأيه غير نفسه ولم يرض الا قائم السيف صاحبا المراد بالقوم المقوم عليه
وتكبب معنى تنكب اي انحرف وانتصاب جانبا اما على الظرفية اي في جانب او على الحالية اي منحنيا
قوله اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت
بحسب الرسوم والعادات وقلما يوجد وصف يعم اوانها رما كل الناس قوله نقلا لامتناع ووقوع
المشبه به قوله نقلا مفعول له لتشبيه ثم او لابرازه وقوله لامتناع مفعول به لنقلا واللام زائدة
ويستطرف تعليل لنقل الامتناع قوله عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشئ من ندرة
حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج لا نقل فيه لحضور النادر الى كثير الوقوع اصلا
لانه لا يحصل الا عند اجتماع فلا وجه للذكر قوله اي ليستطرف استطراف النوادر رد على الفاضل اليزدي في شرح
المفتاح بان ليس كسب لفظ المفتاح في قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق
لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بما مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخ عن بشاعة وفيه
نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويحمل الاشارة الى نفس استطراف واما التفصيل
الذي ذكره فآل الامر قوله وقيل معناه مثل ما ذكر من توقف المحمول بالمحمول فيه حذف مضاف
اي لامتناع توقف المحمول بالمحمول ولفظ المثل في هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف
في شرح المفتاح قوله وح لا يبعد ان يكفر يعني لو لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكفر
اوفى بحق التشبيه واقوى حالا كليا لانه لا يكفر الا فيما يكفي التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون
مراد السكاكي ان ابقى ههنا شيء وهو ان المفهوم من قوله لم لا يبعد فيما يكفر للتردد او التنويه

او لاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح مع قوله وح لا يبعد
الخ ان يكفر المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزيين
مثلا والفرق ظاهر فتأمل قوله وجه مجدور بسلحة جامت المجدور وما عليه اثار الجدري والسلحة
البراز نقوتها اي نتنها بالمثناة والدبكة بكسر الدال وفتح الباء جمع دبك وفي لغته
قد اشعار بان اثر النقر باق في السلحة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشير بقربه
لانه للتقريب قوله ولا زوردية الواو بمعنى رب ولا زورد بالزاء المعجمة الخالصة
لان التي اثربت صوت الشين لا يستعمل في كلام الوب قوله يجوز ان يريد بها
يحمل ان يبقى البواقيت على حقيقتها وح يكفر الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول
قوله ضعف لها اي ضعفت تلك المقامات من حلها والحث بسبب نقلها فالضمير
للازوردية قوله لمشاهدة عناق العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله
غض يرف الغض الطري ويرف بالفاء من رف لونه اي برق وتلا، لا، قال الشاعر
بربك هل ضممت اليك ريا قبيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون ريا
رفيف الاخوان في نداما قوله كان ميل النفوس قيل هو من وضع الظاهر موضع المضمر
اذ الظاهر ان يؤتى بضمير راجع الى الطبايع قوله كتشبيه الجابي حكى ان قاضي بخستان
دخل على الصاحب ابن عباد فوجد متفننا فاخذ بلحيته حتى قال وعالم يعرف بالبخري
واشار الى حكاية بان يتوا فاستطرف كل منهم حتى الى النوبة الى شريف في البين
فقال اشهد للانف من الخبر فامر الصاحب بان يقدم له حائك قوله وهذا الكلام محل نظر

ربما يكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاخر فيه والاتمية لا الناقص في وجه
الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء
الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظ قوله فمن مثل ما في الحماسي عسى تشكبا فان قلت
قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه متناقضان قلت لم يقصد بقوله
فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتأمل قوله ام من عبرى اقيل قد تقرر
عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المستويين وان تطلب التعيين فترتيب قوله
فوالله ما ادري اياه على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان المسبل به اما الخمر
او العبرة او تعيين ان المشروب العبرة او الخمر وظاهر البيت لا يفيد فالوجه ان تاول المراد
الاول اي امن الخمر التي اسبلت لباجفون ام من عبرتي اشرب او المراد الثاني اي ام
اسبلت بعبرتي التي اشرب والاقرب ان المعادله باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان
المشروب اذا كان عبرة كان المسبل به ايضا هي ونظيره قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير
فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا بصراء
صرح به سيبويه قوله لوجب حمل الغرة مشبها والصبح مشبها به فان بعض الافاضل الظ
ان مراده ما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب حمل الغرة مشبها والصبح مشبها به
من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فمتى اريد شئ من ذلك لم يستقم ان العكس بقرينة
ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الا ترى الى قول الشارح لانه ازيل في ذكر
فان قلت كيف وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده لا يستقيم

العكس على الحقيقة واراده الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام الاتمية و
الحاق الناقص بالكامل ادعاء يعلم العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف
ههنا ذهول اسهى وقد تقدم حمل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة
الى حكمي التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لمدعى التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه
والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود في الكلام دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشبه به
بخلاف التشبيه اذا قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ
يؤيد ما ذكره دلكر الفاضل قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول ههنا انا يوجد في بعض النحو
وانما لاكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض
المذكورة وجودا الى اشار الى ذلك في المصباح بقوله وربما كان القصد اوجع وصفين قيل
الظاهر انه عطف على الصورة وقوله على وجه يتعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق
ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن اعني ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه والثاني الى ما هو غير الاحسن فقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني والظرف في الاصل حال من
ضمير الراجع الى الوجه فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم التشبيه الواقع في باب
التشابه من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لما يوهم من الشرطية المذكورة
يعني ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شئ
من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لتنافي لازميهما لان الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان يعد تشبيها
مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز وفيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة في بيان الامكان والحال

والمقدار بل في التنزيل والتسوية ايضا من غير استعارة العكس قوله فان المشبه وهو الشمس غير مقيد
فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال كونها فيكون مقيدا قلت اذكره انما يلاحظ في وجه التشبيه
فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر قوله موثلة مسوغ ادبم السماء الموثلة المتلالاة وادبم السماء
وجهها ورقتها الصافية نصب على المصدرية قوله والمشترى قد اجلة اسمه وقع حالا والعامل
معنى كان وفي شائع الرفعة الى محل عال الرفعة في قبيل حد جعل حالا من المشترى قد امه الراجع الى
المشترى او خبر بعد خبر والمراد رفعته في المنظر بان يكونا مسلاق النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب
الى المشرق والا فالمريخ في الفلك السادس والمشترى في الخامس وقد ارجحت صفة لمفرق قال الفراء
تسكين الميم في ثمة وسمع من كلام المولدين والاصل الفتح قوله فانه لو قيل المريخ كالمفرق اي
ان تشبيه المشترى بالشعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثانية من حصول شيء احمر اللون حلق شيء
ابيض اللمعة متلالئ لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمفرق لا يصح قوله وهو القول الفخر
والمذهب الاول اراد بالفخار القوى وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك قوله وكذا تشبيه
الشاة الجميلة لعل الحمله لان التاء في الشاة للوحدة لا للتأنيث والتانيث وكذا التذكير انما
يستفاد من الصفة قوله زهم الرملي جمع دبوة وهي جارتفع من الارض والظاهر من قوله فتقفت باخفارها
انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة قوله ولا كلوه وهو شجر تشاح لان قوله مقمر
بتقدير ليل مقمر كما صرح به فقيه تعدد وشابه تركيب قد يجاب بان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد
لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عن الشيء والمشبه به انما لا يتعين ان يكون
كذلك قوله وايضا تقسيم آخ للتشبيه لم يعد تشبه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا للاقسام السابقة

بان

بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد دلالة تشبه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى بجعله قسيما له رطبا بعضها
ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطرفين والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان
فائدة ان الحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبها في التذكير والتانيث وقد تقدمت بها حيث
لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ط بعض حذف
الفاعل وبقاء رافعه ولا حاجة البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريدان تفصيل الحال
لطالما يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز تركه تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى البقر واليبوسة
بالنسبة الى الاخر والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اي قول المرقش الاكبر
المرقش التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد
من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد فتشبيه الثوب به سمي به لان المتكلم
جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النعومة يقال
امراة غيداء وغاد ايضا اي ناعمة بينة الغيد والاغيد الوشاح المايل العنق والوشاح بتثليث
من ادم عريضا ويرصع بالجواهر تشد المراة بين عاتقها وكشحها يقال وشاح ووشاح
واشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة كانما يبسم
عن لؤلؤ ضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن يفتر عن لؤلؤ رطب يقال افتر عن اسنانه
اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع من الكم وهو نور
ابيض تنشق عنه الكمرى وحبب الماء النفاخات التي تعلوه انث بالحمل ابانة علة التانيث
تعليلا لتاه به كما يعلل الصبي شيء من الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا

فتشبيه ايضا من تشبيه او اكثر في التشبيه جمع بين شيئين صح لان المتكلم جمع بين شيئين

وبرد الشباب بضم الباء قيل بكسر الباء، اى الشباب المشبه بالبرد هو الثوب في الطراوة والنظارة
وقيل هو بفتح الباء، بمعنى النوم فان لنوم الشباب طيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والاماني الامن
وفي بعض النسخ الافنان جمع افنه جمع فنا، الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالاماني وهو
جمع امنية وعهد الصبا زمانه والدنا بخيدون وصفوها خالصها والقيان جمع قينة هو اى الامة المحاسبة
غير حقيق اى غير متحقق حسا وعقلا ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون
الوصف متحققا حسا في التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل فمنه ما هو ظاهر
وجه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجه من الشبه ولم يرد ان فاعل ظرف محذوف اذ قد سبق في بيت
امرء القيس كان قلوب الطير ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزون بل مراده ان اسناد
الظهور الى المحل مجازي وانما المراد ظهور وجه فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر منعته
الجواب المقنع الذي لا جوف له بنيها الكملة قال صاحب الكشف ان جعل ما بعد ان لا سيما،
التعابا كان قوله الكملة تغليبا وان كانت صفات ولا اشكال وفيه نظر لان كونه التعابا لا ينافي
اتصافهم بالكمال حتى يحمل الكملة على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته
يا بابا ما ونقل بعضهم ان كلام ابن الحاجب في الاماني صريح في انها التعاب وهم ربيع الكاهل
قيد الشارح الكاهل والوتاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والغوارس بالجر على الاضافة
لانها لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملها على سابقتها لكلهم ان كنت اعلم لكلهم
على صفة الحكاية والكل فقدان الموالاة دلالها اى من المحل فان قلت ذكر الوصف وعلامه
يشمل المحل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمحل قلت بان له وجها دلالة ذكر الوصف المذكور في المفصل

لان

لان المراد به هو الوصف بوجه الشبه على ما صرح به وبشير لذكر اعضاء ذكر الطرفين الشعر باعتبار الكثرة
كانه قيل وصفا احد طرفي التشبيه من حيث هو كذكر والمفصل ما ذكر به وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه
يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء لان الفاصل للشعر بالشجاعة اى لا يدل عليها
بخصوصها ادلالة للعام على الخاص فان وصف الكملة بكونها مفزعة الظاهر ان فيه تسامحا
فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدرى ابن طرفاها ولا دخل في ذكر المفزعة بل هي قيد للمشبه به
لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الكملة المطلقة بل الكملة المفزعة كما لا يخفى سبيح الليس ل
والليل عند فتى العيس بالسين المهملة حاصل يصبح والليل معطوف عليه والباء في ل للتعدية ومعنى اصباح
العيس والليل به عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح كقولك فلان كثر اياديه مساق كلامه
يشعر بان قوله كثر اياديه صفة لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب
للسيد وغيره فكيف يقع الكملة صفة له وقد تقرر ان الكملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار
الى حذف الموصول اى فلان الذي كثر اياديه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وسوغه ابن مالك بكن
شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او بعال اعلام الاجناس اعلام بعد ذكره فيجوز ان
يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام الجنس المعهد الذهني بذلك قال السكاكي
وهذا التاويل لا يكفي لعلل السر في اختصاص التابع للكملة ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور
موجودة يستتبعه فجعلوا وجه الشبه انفسها هو الكملة مثلا وهو امر حسي فيه بحث بجواز ان يريد الكملة مثلا
الكملة لا الجزئية وفساده بين لان جعلهم يمكن ان يقال في قول الشارح العلامة هو الكملة مثلا
بايراد لفظ مثلا دفع لهذا السؤال لان غرضه ان الباعث امثال هذا التابع وقولهم الخد شبيه الورد

فى الحمرة المحسوسة من الامثال فليتأمل والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى انه
انما قال لشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذى ذكرناه فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين
الجمهور من ان الحمرة والسواد مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وبين
ما هو كلى معقول وههنا بحث وهو ان السكاكى جزم بان التناسى المذكور لا يكون الا حيث يكون
وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكائنة ليست باعتبارية اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون التناسى
فى هذا من قبيل التناسى المذكور لا يقال المراد بالاعتبارى ما لا يكون موجودا فى الخارج والحمرة كذلك
اذ التحقيق علم وجود الكلى الطبيعى فى الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكى وهذا التناسى لا يكون
الا حيث اه فائدة معتدا بها لان كل وجه شبه هو اعتبارى اللهم الا ان يرد بقوله وهذا التناسى
لا يكون اما ان تناسيهم بطريق القطع لا يكون الا فى ذكر فتدبر قوله ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
يعنى اذا لوحظ المشبه وفتش عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الشئ ما ذا يشبه
قوله ولذكر قبل النظرة الاولى حمقا اذ ربما يستحسن لها القبيح ويستقبح الحسن قوله
فلان لم يعن النظر ولم ينحه اقال امعن النوس اذا تباطأ فى العدو فالامعان مجاز فى النظر
الدقيق والوجه غير خفى واما النحم فله معان كثيرة والمناسب ما ذكره الجوهرى انه يقال
انحم كذا اى زله قوله مع غلبة حضور المشبه اعترض بانه جعل اولا ظهور وجه الشبه
علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فكيف يعقل علة لغلبة حضور المشبه وجعل
ثانيا غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه علة لحضور وجه الشبه فبين التوافق و
اجيب بان المراد ما ذكرناه اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به

اى

اى التصديق بان ذلك الشئ مشبه بهذا الشئ فيكفى ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق
وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث
لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لغلبة نفس حضور المشبه به اذ لا يكاد
التصديق بدونه والاقرب ان يقال الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور
علة لغلبة الحضور بقاء كما فى العقل المستفاد مع العقل بالملكة قوله ربما يقضى الرجل دهره
اى يمضيه ايقال قضيت الامر اى احكمته قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه ان
قلت فلم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوا بندور حضور المشبه به
قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعلمه
انما يسند اليه لا الى المشبه قوله حلت ادبنيا اه قال الجوهرى الاردن بالضم والتشديد
نهر وكورة باعلى الشام والقناة الرديئة والرمح الرديئ وزعموا انه منسوب
الى امراة سمهر تسمى ردينة وكانا يقومان القنا، نمط بجر والظاهر ان قوله والقناة
الرديئة والرمح الرديئ ابتدا، الكلام اى ويقال القناة الرديئة وقوله
وزعموا انه منسوب اما بيان معنى الرديئ فمن فهم منه ان معنى الرديئ رمح
منسوب الى الرديئ فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه اه كما لا يخفى على من
له ذوق سليم قوله او يعتبر الجمع كما مر من تشبيه الثريا اقان قلت جميع اوصاف الشئ
ظاهرها وباطنها لا يطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبر ها فى التشبيه قلت ليس المراد
باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف المقصودة فى المشبه به بحيث لا شذ منها

وبهذا اندفع ايضا ما قيل من ان هذا لا يلائم
ما سياتى من ان الانتقال انما يكون من الطرفين
هو فى الطرفين لان الانتقال انما يكون من الطرفين
اليه يكيف يكون ظهور وجه الشبه علة لغلبة
حضور المشبه به بل الامر بالعكس

شئ بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف المخلوطة فى وجه التشبيه من حيث الوجود
والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلثة اوصاف من حيث الوجود وارادة
هذا غير حسن على مزلة ادنى مسكة بسبب اذ الوحظ المقابلة بقوله ان تأخذ بعضا
وتدع بعضا قوله واعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة اقوله التفصيل يغنى
على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة حران ولا يجوز
ان يكون التفصيل رفعا على الابتدا، وعبارة خبره والجملة هى البيان لقولنا لان
قوله معناه ان محل وصفين اه لا يلايمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب و
التفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد
فى الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انها يتناول المهملات
ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عدا ما واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح
الميزانى كما صرح به الفاضل المحقق فى بحث حدود الخبر من حواشى شرح المفتاح قوله ولا
ولا منوحه عليه العناكب اقد ذكرنا فى شرح الابياجه انه على حذف المضاف اى بيوت
العناكب لان العناكب ناسجة لا منوحة قوله ويعنى بعدم الظهور اهذا ربط بقوله
واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اى كذا، وجهه ما ذكى الراى ودفع لتوهم
ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة فى البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ
من هذا القبيل قوله ونحوه عن الابتذال الظاهر ان اقتصاره على اخراجه عن
الابتذال ايما، الى عدم اخراجه عن القرب ويؤيد قوله فيما بعد قريب مبتذل

لكن

كمن حديث الحيا، فانه اخرجه عن الابتذال الى الغرابة فمثله قريب غريب لا بعيد غريب لان
اسباب البعيد المذكورة فيما سبق لا يوجد ههنا كما لا يخفى على المتأمل قوله الا بوجه ليس فيه
حيا، استثنا، مفرغ من الحال تقديره ما لم يلق هذا الوجه شمس نهار يا منعله شئ الا معلله
بوجه ليس فيه حيا، قوله ان السحاب لتستحى الندى العطا، ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت
الى عطايا الممدوح فتناسب بكثرة العطايا ما فيها من النقطات تعلم انها اكثر من قطراتها
فيستحى لو كمر وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الاخر لان التعرف فى قول الى الطيب بارد
عدمى وههنا بارد وجودى قوله وهى تمر السحاب اى الجبال يوم القيامة قوله ليالية الخمار وفيه
مواجر العطور جمع هاجرة وهى ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل فاعل خضلت بمعنى
ابتلت وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنفس جملة حالية ولعاس الشمس تغير عند فترها من الزوب
كانها تصوف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع تشبه الاصال فى الطيب واللطافة قوله هكذا
يجب ان ينقد الذهب واللجين لان ما ذكره معنى لطيف ومشتمل على صنعة فحراعاه النظير اعلى الجمع
بين الذهب والنقد واما التوجيهان الاخيران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذى للخلخالى
فلانه لا معنى لتشبيه وجه اى بطلق الورق الساقط من الشجر وورق الذى له اصل وهو ط
مع فقدان تلك الصفة واما الثانى الذى للزوزنى فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف
بالشجر فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل ولا يخفى لطف ايراد النقد قوله ان ينقد
الذهب واللجين لان النقد تميز الجياد من الزيوف قوله فان المشبه به مذكور قطعا اعترض
عليه بجواز زيد فى جواب القائل من تشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه اشبه الاسد زيد

الذى له اصل وعرق وهو ظاهر

فقد جاز حذف المشبه به ولم يخرج المراتب الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس
بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم
فالكلام في تشبيهات البلغاء، ولم يرد مثله فيها قوله او كسرحان في الشجاع قد سبق من الشارح
ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس وكيف صدر ما من رويته فالصواب ان يبدل
الشجاعة بالبأس، قوله وكان زيدا الاسد افيه مبالغة ليست في الكاف لابهام كان بظن الاخبار
بين زيد والاسد او الشك فيه فالتعول بان في لفظة كان افادة الشك المنافي للامر التشبيه
وهم قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف لاشك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من
المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار
تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم
فلتتأمل قوله ثم اي الاعلى بعد هذه المراتب ينبغي ان يخرج الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به
العالي اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح في تقريره قوله اما بعدم وجه الشبه من حيث
الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما فرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص صفات المشبه به
واشهرها قوله والخلاف لفظي راجع الى تغيير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل
ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له في ضمن دعوى
انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا
او نبه او لم لذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شئ لغيره مع كفاية ما ذكر او جعل المغاير
المذكور استعارة ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كفاية اسم المشبه مطوي

الذكر

الذكر تحقيقا وتقديرا او نبه وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كفاية الوفاء بما ذكرين ولم يشترط
ذكر الاداة جعله تشبيها قوله وان لم يمكن كذلك كقولك رايت بزيدا اسدا اي ان لم يمكن اسم
المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه مساق الكلام فلا تغفل
استعارة بل يجري بدا وهو ان يدعى من ادعى صفة اخرى مثلها في تلك الصفة مبالغة في كمال
تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح
معها ان يدعى منه اسدا اخر فكان هناك اسدين مع كمال الشجاعة وليس هذا الباب من لذيذ
وكذا كلمة من واما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة
بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه
خبرا عن المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق قوله على اختلاف المذهبين اي في الاستعارة
احدهما المذهب المشهور المختار وهو وجوب اجراء اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له بطريق
استعارة فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو كناية اجرائه عليه بطريق
اثباته له قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير ان قلت فلم لا يكفي استعارة بالكناية عند الخصم مع
انها التشبيه المضمر في النفس عندي قلت لانعدام شرطه عندي وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر لكونه لازم
من لوازم المشبه به قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه
عنى كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح بما يشبهها ومن قيد لا
قوله فان ابيت الا ان يطلق اي ان امتنعت عن جميع الامور الاعن اطلاق اسم الاستعارة ومقصوده
ان اردت اطلاقه عليه قوله فلا بحث اطلاقه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة

ولو معدة يقتضي بالكره فيتنافيان واغا نفى الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير

قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة اوستحق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة

بما لا يكون موصوفا بصفة لا يلايم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه

لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في الكلام البلغاء

معرفة يشبه بها موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به صاحل قوله وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا يلايم

المشبه به افهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير

ملايمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير الاداة فيها ام لا والتحقيق

انه لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث حسن التقدير في الاول دون الثانية

ان المقصود من الكلام المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل

من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه الشبه كان التشبيه ابلغ وما كمله اذا عرفت الخبر باللام

ينبغي ان لا يتقيد محمد صدقه على الموضوع والالفاء التعريف ظاهر الحصول المقصود بالمنكر

ايضا كما صرح به الفاضل الهندي في بحث توقف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد

القائم للظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة واما اذا انكر فالظاهر

دعوى حمل الاسد عليه ودعوى انه فرد من افراده كما في زيد اسد لانه يكمل على دعوى انه فرد من افراده كما في زيد اسد

هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كان مثلا فالنقصان في المبالغة الحاصل

من التشبيه بالفرد يجبر بما فيها من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد او الشك كما عرفت ولذا

يحسن فيه تقدير كان بخلاف الكاف ونحوها كما صرح به الفاضل الهندي في شرح المفتاح

قال الشاعر شمس شالق تألق بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تاءيه ولو كان ماضيا

لقيل تألقت يقال تالق البرق اى لمع والواو في قوله والذاق غروبها عاطفة للجملة الاسمية

على الفعلية اعني تألق ويحتمل ان يكون تاكيد اللصوق والحاصل صفة شمس ولا يحسن جعلها حالية لحالا

يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض واغا ذكر الكسوف مع ان الشايع في القرا الخسوف وان

جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق

بنا على ان النور في الخسوف زايل فلا يحسن استعارة الحبيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف

ونحوها في شئ من هذه الامثلة اذ ليس لنا بدر يكسن الارض مثلا واغا لم ينف الجواز بجواز ان لا يكون

المشبه به موجودا كما في اذناب الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبار الطيفا

الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة حمل عليها بملاحظة ذلك الاعتبار وتقطع النظر عن كونه خلاف

الظاهر وان لم يوجد ملاحظة كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى الاعتبار الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز

ابلغ من الكناية ومتضمن لمعانيها ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه

ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للمعاني قوله كما يحسن لتقدير ادلة التشبيه اى يمنع منافاتها

فلا ينافيه قوله فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة بنا على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة

اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب اما على جواز ان على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله

فان تفق الانام اه فلو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح

قوله كقوله اسد دوم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوى

والفريصة اللحم بين الجنب والكتف لا زال مرعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرايص ويرعد على

نقل

صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحاله
تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار حلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه اه
والاستحالة في بدر بكسر الارض ليس باعتبار حلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقع وهو ان البدر
لا يكسر الارض واما قول البخترى وبدر اضاء الارض اه فهو مثل قوله اسد دم الاسد المزبر
حضابه من حيث انه مع كثرة الصفة فيه مما لا يلايم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم
من الصفة ادمن المستحيل عادة ان ما يفي شرقا وغربا يكون موضع ولعذر مستغنى به وان فرضنا
انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يكسر الارض فتامل قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
هذا بناء على الاعم الاغلب والا فقد يراد به كوز الجمع بين الشئين في التشبيه الضمنا فلانا فقل فان قلت
حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد دال على مماثلته اياه
والصفة المذكورة على فرضه قلت المدعى على تعذر الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف وغير
متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة
المتعارف كما ذكره في المفتاح فالمماثلة بغير المتعارف والغرضه على المتعارف فلا تناقض بقي فيه بحث
وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر
للمبتدا المحذوف والمذكور في الابيات المتقدمة والظاهر انها صفة لاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد
الخيالي الذي صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيد تنكير الاسد الاول وتعريف الثاني
فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته ان دم الاسد الموصوف خضابه اه
وهذا ظاهر عند من له ذوق ومثله قول البخترى وبدر اضاء الارض غير الاسلوب حيث قال ومثله

عن النسخ الغير الموجودة
الصفة المسعة
وقد كتب

... لا يعرف في التقدير

ولم تبل وكقول البخترى نصا على مماثلته للسبع السابق لما فيها من نوع اكفا، كما كتفته من التقرير السابق
واضاء ههنا متعد وقد يجئ لازما وشرقا وغربا تمييز من المفعول او حال بمعنى حيثما كما في قوله تعالى ولهم ازقهم
فيها بكرة وعشيا اى دائما وموضع رحله منزله اى الذي لا استعارة فيه
موصوفا بما ليس فيه وهو هو يريد به الشرق والغرب مع اسود له موضع الرحل منه فان التمر المعروف
اضاءة ما سوى الرجل حيثما لا بناء على الفرق بين الهدير والاضاءة بان الكاف انما يوجد من المفئ
بذاته فلا يتحقق في التمر لانه بعد عن المتعارف بدليل ان المواضع التي لا يصل اليها نور التمر من
والمواضع الغائرة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما لا يخفى ان يثبت من الممدوح بدار اه قوله
من الممدوح بيانية حال من البدر قدمت عليه او تجريدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف
هو كقولك زيد رجل كيت وكيت قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد
وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والاقرب بحسب العرف والاستعمال وكما يمنع
دخول الكاف كذلك جواب عما يقال لم لا يجوز ان يعد عن الكاف من ادوات التشبيه حتى يكون اطلاق البدر
على الامثلة المذكورة اقرب اه انما بناء في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم
الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر مم وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقتضاء
كان وحسب ذلك الثبوت لم يجز ان يقال كان الشقيق اعلام باقوت منشرة على رماح من زبرجد
والقول بان دلالة كان وحسب على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين
في شرح الايضاح ثم يؤل قول الشارح وكان مم الشقيق اه ولو علل امتناع دخول كان مثلا في
نحو اسد دم الاسد بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا اى سواء كان

بالكاف او بكان او بغيرها يقتضي في الاغلب النقصان او المماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض
او خلاف الظاهر كقولك كان زيد اسد قيل مثل المصنف الايضاح للتشكيك بقوله كان زيدا
منطلق وخلاف الظاهر بقوله كان زيد اسد وهذا ظاهر لان الانطلاق ليس بمقتضى الثبوت لزيد ولا
قطعي الانتفاء فيمكن الشك فيه واما الاسدية فبقولنا لزيد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل يجزم بخلافه
ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول ولعل وجه ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية
في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرف دعوى التشبيه لا الاتحاد
ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما في تشبيه زيد
بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر اعني ان تلك المسألة مما يشكل فيها واما في صورة المنكر
فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها
كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره
المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة
بصفة غريبة غير متعارفة التي كالمنافية لثبوت شيء في نفس الامر فدخول كان وحسبت عليها كالعكس على
المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالمحمول والمشبه به كالمحمول عليه وايضا هذا الفن اذا ذكر
هذا دليل قاطع على امتناع اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة غريبة والفرق
بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بنا في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم العكس على المجهول او لغير صورة
الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة
التشبيه فات ذكر المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا للنحو علت والثاني متناول فتدبر

اذ لزوم

اذا لزوم احد الامرين جار فيه قوله اي هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه التركيب بانه
حذف المبتدا، وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قوله انما هو حيث المجاز اذ به يتالى
اختلاف الطرفين دون الحسنة قوله لما بينهما من التقابل العدم والملكة وانما كذبهما حقيقة تقابل
العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عاجز شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك
بل هو لازم المجاز قوله فرع الدال على ما وضع له في الحلة انما قال في الحلة لان الترجمة ليست بين ذات
الدالين لاتحادهما بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فالدال على عرما وضع له فرع
الدال على ما وضع له من حيث هما الان لا مطلقا قوله والمطلق الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير المقيد
ويتبادر منه ذلك تبادر المجاز في الاستدراك من التقييد بالعقلي وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي لو هم خروج
الشرعي والعرفي والاطلاق لو هم دخول العقلي فمن كل منهما توهم خلاف المقصود فاوجه ترجيح احدهما
على الآخر على ان ابهام خروج امر بين ربما يربو على ابهام دخول امر قوله والتاء فيها للنقل من الوصفية
معنى كقولنا للنقل من الوصفة الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا
كان اسميته فرعا لوصفيته فشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فجعل التاء علامة للفرعية كما جعل
علامة في رجل علامة لكثرة العلم بنا، على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله قوله بذكر ويؤنث سعدى
ابوى ان قلت قد جا، قوله كما من يحيى العظام وهي رميم ورميم فعيل بمعنى فاعل لانه من رمّ العظم
فعل كما ذكره يجب ان يقال رميمة فلم قيل رميم قلت ذكر صاحب الكشاف ان رميما هنا ليس بصفة
بل اسم للعظام الرامة فاذن ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم قوله
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فان قلت فما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حيث استوى في

(ربما الشيء زاد وبابه عدا)

الاول المؤنث والمذكر اذا اجرى على موصوفه دون ان قلت الفرق ان الاول اقرب الى العمل
من الثاني لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول والعمل هو الاصل في الحاق العلامة فالحق الذي
بما هو اقرب حريا على الاصل ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما قوله الكلمة المستعملة احتراز
المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظاهر ان التعريف يصدق على المجاز الذي
وقع الاستعمال في الموضوع له ايضا فلا بد من قيد الحيثية او قوله حين هي مستعملة فيه فافهم قوله ولا يخفى فيه
من التكلف المستغنى عنه اذ الدليل على ان لفظ الحيثية فصل التتميم والنقل من الوصفية الى الاسمية
مستعمل بالبنا، بدون موصوفه المؤنث او به مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره قال ره في شرح
المفتاح وانما اختار السكاكي هذا التكلف حريا على قضية اصلنا، بخلاف ما ذهب اليه الجمهور قوله
اذ لا معنى له عند التأمل ابنا، على ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها
فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا اذا اجريت على الظاهر المتبادر منها واما اذا حملت
بمعنى على كما في قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه خرف الكلام عن المتبادر قال
الفاضل اه واعلم ان ما ذكر من انتفاء التعريف بالمجاز الذي اخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع
فعلى هذا يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتفاء بنا، على اعتبار قيد الحيثية لكن بقي الاعتراض
بمنعه على ان المجاز المذكور ليس مستعملا في اصطلاح التخاطب بالمعنى الذي بطلانه فيما سبق
اللهم الا ان يحمل الاستعمال في اصطلاح التخاطب على معنى اعم يدل به الحقيقة في الجملة كما قيل
على ان في الحصر فانه لم يعتبر قيد الحيثية واعترض على تعريف السكاكي فيما سيأتي بانه لم يعتبر قيدا اصطلاح
التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة

وقد يجعل في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة
حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا وفيه نظر
لان خروج المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتأمل
والاقرب ان يقال اصطلاح التخاطب اذا استعمل النحوي للاسد فيما وضع له لغة
اصطلاح اللغة ولا شك في حدوث الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله
عن تعريف الحقيقة فليتأمل قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل وذلك
انا، ويل كما سبأتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده، بان يجعل قوله
الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له غابة اجراما في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف
وهو الذي له تلك الجزئية لكن لا في ذلك الهيكل قوله اي ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله
بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا
لتقدمه على قوله للدلالة رفعا للبس قوله في المجاز اذ لو يكون موضوعا اي بالوجه المذكور
وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة الواضع
دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة الدالة عن ارادة ذلك المعنى متعين
لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة
هذا التعيين حتى لو ثبت عن الواضع لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة كحالهما الواضع
النوعي لهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر
فيه هو ما يكفي بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى

مقصورا لفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل وهو لذات يقوم به الفعل وقد مر الثاني في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين قوله على معناه الافرادي افيد المعنى بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاني زيد على الفاعلية بواسطة جاني قوله بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة اقول في لفظ غير ان قرئ بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قرئ بالوصف فالضمير راجع الى ما واعلم ان الفاضل الخ قال هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها لكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا وجه له ايضا لان معنى التوقف على هذا الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذكر المفهوم ليس من حيث ذكر التعلق فتامل قوله سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه الخ لك ان مسلمه هو الذي منعه اولا وهو كون معنى الدلالة على معنى في غير ما اشتراط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى الافرادي فاذكر ما ههنا مناقض لما ذكر في محثه لانه بعد جاعل الدلالة بنفسه هناك يكفر العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكفي هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه

فالمفهوم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

عدول عما ذكره ههنا منه

فالمفهوم من كلامه ههنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى بنفسه ما ذكر من كفى العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكر في المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوي اعتراض الفاضل الخ اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالته على معناه كيف يقال العلم بتعيين من معناه يكفي في دلالته عليه وهذا اللائم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة وما يحمله ذكر المتعلق مما اعتبره الواضع فيكفي هو ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا ينافي اشتراط ذكر المتعلق كفى العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ابداله به في بعض النسخ كما فعله الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المعنى في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل الخ وان غفل عنه البعض في دفع اعتراضه بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل الخ على انه ان اراد بالمعنى اه محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا محذور فتامل قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين على السواء لعارض كالاشتراك الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة

فعلى هذا يندفع ما يقال ان بين كفى العلم بالتعيين كافيا وبين التعيين الذي ذكره في المفصل للمفهوم من الاول كون الحرف دالا بلا شرط منه

هی عالاجلها التعیین وعلم ترتب عالاجله التعیین لعارض الاشتراک لاینافی وجوه
التعیین الذی هو الوضع ویحتمل ان یقال المشترک لایدل علی کل من المعنیین علی التعیین
اذ یفهمان منه غایه مافیه ان احدهما لیس بمتعین الارادة لعارض الاشتراک وعلم
تعیین المراد مما لاحد خل له فی تحقق الدلاله بنفسه وعلم تحققها قطعا قوله کالقرء مثلا
حد لوله ان لایتجاوز الطهر والحیض القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله
ان لایتجاوز اما بتاویل مصدر بمعنی الفاعل ای حد لوله غیر المتجاوز وهو الاحد الدابر
واما بتقدیر مضاف ای حد لوله ذوان لایتجاوز قوله وقوله بمعنی الطهر اولا بمعنی الحیض اقد
اورد الفاضل المحشی ههنا جوابا وسؤالا واوضح الفرق بین رتبتی المجاز والمشترک لکن
الجواب الذی ذکره انما یحتاج الیه اذا اریدبالدلاله الدلاله علی المراد من حیث انه مراد
کما یفهم من کلام السکاکی والا فلازم الوضع الدلاله الصرفه والارادة اعم فعلی تقدیر
المزاحمه الدلاله علی احد المعنیین بالتعیین تحققه ورفعها المستفاد من القرینة لاحد خل له
فی تحقق تلک الدلاله قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرینة المجاز فهی معتبرة فی الدلاله علی المعنی
المجازی محل نکث اذ قدم منه ان اللفظ اذا استعمل فی جزء معناه مجازا ولم یکن لقرینة حد خل
فی الدلاله بل فی الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لایدل علی معناه المجازی بنفسه بل
بالقرینة فظهر عدم ایضاح الفرق بین قرینة المشترک وقرینة هذا المجاز فلیتامل قوله
والتبادر الی الفهم من دلایل الحقیقة اشار بلفظ من وجمع الدلایل الی ان الدلیل غیر
منحصر فیه فلایرد ان التبادر لایتحقق بالنظر الی خصوصیة شئ من المعنیین فیلزم ان لایعلم

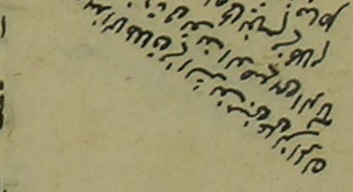

کنف

کنف الفظ حقیقة فیها هذا وقد یجعل دلیل الحقیقة علم تبادر غیره والفرق ظاهر فتامل قوله
وحصل من هذین الوضعین وضع اخر ضمنا فیه نکت اذ استلزام الوضعین للوضع الثالث
یستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع ویجعل المعنی الرابع وهکذا فیلزم تحقق
معان غیر متناهیة للفظ واحد ویجعلها اللهم الاان یقال استلزام الوضعین الترکیبین
للوضع الضمنی لایستلزم استلزام الوضعین الترکیبین مع الوضع الثالث الضمنی للوضع
الرابع الضمنی فتامل واعلم ان المفهوم مما ذکره الفاضل المحشی ههنا حیث قال بل
الواقع التردد بین المعنیین مطلقا عند من لایقول بعموم المشترک او اذا کانا متنافیین
کما فی المثال المذکور اعنی القرء عند الکل یدل علی ان المراد بالمتنافی هو المتنافی بحسب المفهوم
والمفهوم من التلویح وغیره من کتب الاصول ان المراد هو المتنافی فی الارادة بان لم یمکن الجمع
بین المعنیین فیها مثل قولک افعل مرادا به الوجوب والاباحة حتی لو قیل اقرأ هذا هذا بمعنی
طهرت وحاضت وفی الدار اکون ای الاسود والابیض کما مر عند القائل بالعموم فلیتامل قوله
وعلی هذا لایتوجه اعتراض المصباحا لانا لانم ان معناه الحقیقی وجه الدفاع هذا الاعتراض حاصل من
ان التبادر الی الفهم من امارات الحقیقة لکن یرد علیه ان ما هو من امارات الحقیقة هو التبادر
الیه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زید یتبادر جسم لاقط مع انه لیست معناه الحقیقی
والتبادر فیما ذکر بسبب القرائن لا بسبب الوضع اذ الوضع بکل من المعنیین بخصوصه لایستلزم
الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترک بینهما کما حققه الفاضل المحشی وانت خبیر بان فی حمل
التبادر الی الفهم بسبب الوضع امارة الحقیقة شایبة اللغویة اذ تکون المعنی التبادر بسبب

الوضع اعارة الوضع فتامل وبان قوله القرينة بمعنى الظهور وهو الانتفاع هذا الوجه مما سبق هو
ان معنى القرينة لرفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة اى فخرج قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اراد بارادة الوضع له ارادته ولو فى محل اخر باستعمال اخر والا فالكناية قد
يقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فى خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش
استوى وقوله عز وعلا والسموات مطويات بيمينه ونظايرهما وقد حققناه فى مباحث
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليتنظر فيها لانا نقول الاول يستلزم الدور قد اشرنا
فيما سبق الى انه لو اريد بقرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى السابق المتفرع عليه هذا المعنى
لم يلزم الدور والكناية يستلزم انحصار قرينة المجازية اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة
الكناية فى غير اللفظية وهو ايضا مم فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة
المجاز دون الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج
التعميم الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعميم الذى فى الكناية فانه لم يخرج وقد
تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون
الكناية لان الكناية لم يستعمل فى الموضوع له لفظ هذا ينافض ما اسلفه فى تعريف المسند اليه
بالعلمية من طويل النجاد مستعمل فى معناه الموضوع له وقد ذكرنا فى التلويح ايضا وقد اشرنا
هناك الى وجه التلفيق بان فى الكناية حيثيتين وان الاختلاف فى الموضع بالنظر
اليهما والى ان ميل المصنف الى المذاهب المذكورة ههنا ولذا لم يلتفت الشارح فى توجيهه ما وقع
ههنا فى بعض النسخ الى المذاهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بالاكثر قوله وهو انه نظر

الى لفظ الايضاح فتوهم ان لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه المتبع
ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر اولا
بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة لما يكون معنوية يكفر
لفظية والحال فى قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته
وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع السعلاة للمجاز وجعلها علما ووضعه للمتضادين كالجون
للاسود والابيض فانهما بالذات لا يزول بالغير ولاختلاف اللغات باختلاف كلام يعنى نظر
ذلك البعض من الكذا وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة
اللفظ اه كلام عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فاجاب بما نقله
نقله الشارح قوله فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكفى العلم بالوضع كافيا فى
الفهم فيه بحث لان السكاكى اعتبر الدلالة بنفسها فى تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به
ان يكفى العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت اليه اشارة والاولى ان يقال المراد ان يكفى
العلم بالتعيين كافيا قوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء لعل الشئ المحفوظ للكل
البعض هو الذى ذكره من ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكفى العلم بالوضع كافيا
فى الفهم لا ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نبهت على ما فى هذا المحفوظ ايضا من نوع
خلل والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره فهو
الوضع ثم الواضع اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة القائلون با
الاول هو سليمان بن عباد الفرى وباقيهم ابو اسحق الاشتوى وسمى هذا المذهب مذاهب التوقيف

وبالثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو ادم ابو بكر ثم وبيع مذاهب مذاهب كاصطلاح
والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع التنبيه على كاصطلاح
هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائني او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذكر اسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتدا،
تعليم الوضع فيجب اسماع لفظ من ذكر اسم بدون العلم السابق بوضع ذكر اللفظ لا يفهم
معناه فلا بد ان يفهم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا
فلا يكفي شيء من الوجهين الاولين على تقدير كفر وافي جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا
في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم للدلالة على الوضع
يجوز ان يكفي بالطبع صرح به في فصول البدايع كما اذا خلق لفظ الوضع في جسم مع صوت
يدل على معناه طبعا فليتامل واعلم ان الفاضل الخ جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري
طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما ان الاسم الا ان يصار
الى ما ذكره الشارح من ان الالهام مواجبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه وخص
خلق العلم الضروري بما يكفي بالاستعداد والتوجه لوجب ان لا يختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الطفل ان كلا منها وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث لانه
ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه لكفر بعض اللغات لغة العرب
وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة
فلزوم كفر ان يكفر تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد

اللغات ح بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع كجواز ان يتعدد الدال
بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره كما ان كل احد منهم
من كل لفظ ان له لا فظا فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطا فقد في حق البعض
فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيها في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه لم يكن الدلالة
على المعنى مستندا الى ذات اللفظ وحدها كدلالة على اللافظ ولا امتنع جعل اللفظ بحسب
القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي وتبعه الفاضل
الخ ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن
مسماه الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب القرينة
على المعنى الكنائي او المجازي او اما بوضعه له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات
اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز
ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا يمكن جعل اللفظ بواسطة
القرينة على المعنى المجازي بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط كاستدلال دلالة
اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لاعلم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح
دون الحقيقي مقاوما عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة
على المعنى المجازي ايضا قلت قوله لان ما بالذات لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم
فنقول هذا ايضا لا يتم لان دعوى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقي
لا مطلق دلالته لاستلزامه ان يكفر المفهوم من قولنا هو ناهل او جون القائله المتناقضين

فيه كث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتها
مع الجزم بانها ليسا مرادين للتكلم معا وقد تحقق ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ
عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على
كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو
الجواب ههنا فهو الجواب هناك فتدبر على ما عليه ايمة على الاشتقاق والتعريف هذا
يدل على ان كلا منها علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر
بالكيفية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التعريف يبحث عن موجدات الالفاظ من حيث
صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة
والفرعية كما في شرح المفتاح للفاضل المحقق وفيه بحث اما اولا فلان لقولنا علم التعريف في صدر
كتابه يشمل علم الاشتقاق قطعا وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس
ببديع ونظيره قوله وما كان تمام علم النحو بعلمي الجدل والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من مباحث
التصورات والتصديقات عندهم هو علم الاستدلال واما ثانيا فلانتقاضه بالكلمات المغيرة عن
اصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن
انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع
مستعملا في الكلام ولا استعمال للقول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية
بين اميت واملت الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل
الذي عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعة المخصوصتان اي التي بحسب اللفظ والمعنى

ولا

ولا يوجد لزيد املت واطلت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر فتدبر كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغيرذلك النفس الخارج الذي هو وظيفة حرف
ان يكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي فان الحروف مجهورا وان بقي بعضه
بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها
انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريانا ما والتوسط بينهما ان لا يتم
الانحصار ولا يجري وامثلة الكل قد مرت في بحث الفصاحة لا يحمل التناسب بينهما قضاء
حق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى
في بعض الكلمات كما ذكر واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فضلا منه
باعتباره في جميع كلمات اللغات كالنزوان واكيدي النزوان خراب النخل واكيدي
صفة مشبهة من حاد اي مال يقال حمار حيدي اي مائل عن ظله لنشاطه ومثلها اكبولر والحا،
واكبولان للافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال
لانها لا يحتاج في حصولها الى الغير كما ان الفم من اقوى الحركات ولانها كالمضموم الى صاحبها
قوله والمجاز مفعل في الاصل من جاز المكان اي بمعنى اسم الفاعل اي
الجائز او المفعول اي المجوز بها قوله وزعم المص ان لفظ اشارة الى ان الوجه الاول غير ظ
ولذا قال المص في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او
المفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التي ذكرها الاقسرائي في صحة التجوز المذكور
في المصدر المبني بان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير المبني صحته فيه فليس بشيء

لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من الواضع لا سماع شخصها ويتجه على الوجه
الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلائم ما ذكره في التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في محلها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار
تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا **قوله** واعتبار التناسب في تسمية شيء اه كانه وقع
لسؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكروا ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها
ووجه الدفع ظاهر **قوله** ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الكلام
عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وصف الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من مساق الكلام
قوله فلا بد في العلاقة العلاقة فلا يمكن جمعها في تركيب واحد اي بحيث يحصل تمام معنى حقيقة
كل منهما بخصوصها والا فقد جمع الانسان والفرس في تركيب الجيم الباء السين الساكن المتحرك
بالارادة **قوله** ركبا كان او منقولا او غيرهما اي المركب المنقول للمناسبة وغيرها كما انتقل فيه
كالمشترك **قوله** فلا بد في العلاقة اي العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من الهوى وبالكسر
علاقة السير او السوط ونحوهما من المحسوسات فتأمل وعكس اليوم واما قوله لكما لا يرى فيها عوجا
ولا امتا فيحتاج فيه الى تأويل ثم المراد بالنهي في قوله فلا بد في العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة
واعتبارها وهو ظاهر **قوله** وقد يكون مركبا اي المركب الذي من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير
بلا علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث
قال ويقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مركبا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله احد اقسام
المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولي بالاعتبار **قوله** والمنقول منه غالب

في معنى مجازي اي معنى مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد مجاز حيث
خصوصه بطريق المجاز كما سيتضح ذلك انشاء الله **قوله** في الاصطلاح المنقول فيه صفة للاصطلاح
اي الاصطلاح الذي وقع النقل ذلك الاصطلاح **قوله** اما من حيث العرف فهي موضوعة
له ابتداء اوفى شرح المفتاح للفاضل المحقق ان الدابة بحسب العرف تطلق على البغل الخ **قوله**
بخلاف الحقيقة بخلاف المجاز اراد الحقيقة اللغوية العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل
في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة مع وجود مجاز من آخر **قوله**
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف
حتى لو استعمل النحوي والمتشرع لكن الامر على هذا عند استعمال اللغوي بناء على ان الخطاب
بالحقيقة اللغوية علة انما هو لاهل الحقيقة اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون
احترازا عن انعقاد اصطلاح طارئ وكذا الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتأمل **قوله**
وفعل للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يحل للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر
الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان
المراد بالحدث مدلول فعل بفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر **قوله** فاذكر بلفظ النكرة صورة
النكرة والمراد باللفظ في قوله واعد كر بعد كل نكرة النكرة صورة والافكل لفظ ان به في صورة
النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلى وفعل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة عند الشارح
لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتأمل **قوله** والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة وانما سمي
مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به

والمرسل مطلق من هذا القيد قوله والا فالاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا لعل عن مخالفة الاصطلاحين كيلا يقع في العنت اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله ان يصدر منها ويصل الى المقصود لها الضمير في منها راجع الى اليد وفي لها الى النعمة ح به الشارح في شرح المفتاح اى الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقايم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى الاسم الموصول الداخل عليه من اشارة الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن الى اللازم من الملزوم فيكفي موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اول شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي حقيقة عرفية في النعم فيظهر ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر قوله واما اليد في قوله ع تفصيل للمحال في ذهن السامع ومعنى ينكافؤ دمائهم تماثل في القصاص من الكفؤ وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع في الانفة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اى احقرهم وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظ لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله يعني ان هذا التتميم مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اى ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح قوله ففي العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي نقل للمجاوز فكان التتميم كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به تعسف بل نقل الحمل على المعنى المصدري بطريقة الاستخدام تعسف لم يروا على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف قوله وهي التخفيف الرقيب والتاء للمبالغة في الصحاح رباث القوم ربا،

وارتباثهم اى رقبتهم والتربئة الطليعة والجمع الربايا قوله والاغلة ج، من الاصابع الاغلة بالفتح واحد الانامل وهي رؤس الاصابع قوله قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امراته اكلت دمائي ان لم ارحل بفترة بعيد مثوى القرط طيبة النشر دعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم واراد ببعيد مثوى القرط طويلة العقد او طويلة العنق قوله وظاهره سهو لانه من تتميمة فد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب للاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اى الدية التي هي مسببة عن الدم فاشارة الى وجه مجاز باعتبار ما يؤول ولا يخفى على الذوق السليم بعد وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب للاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل قوله لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر يتما وبتما بالفتح والضم مع السكون فيهما واعلم ان اليتيم في بني ادم من قبل الاب وفي البهايم من قبل الام قوله او محله نحو فليدع ناديه ويجوز ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يفر بالتمثيل قوله قلت بعبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل الاتصال في الجملة بحيث ينتقل بسببه من احدهما الى الاخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز قوله واما في غيره فيظهر الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم

فی المجاز باعتبارها یؤل بل یکفی توهم الاتصاف کما فی عصرت خمرا فارتفعت فی الحال فانه مجاز
باعتبارها یؤل مع علم حصول حقیقة الخمر للعصیر بالفعل اصلا فی زمان سابق اولاحق
ای زمان سابق علی زمان اعتبار الحکم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة الیها ولا یلزم فیهما
اعنی فی المجاز باعتبار الکون والاول السبق بالنسبة الی زمان الحکم واللحوق بالنسبة الیه للتقطع
بان الاسم فی مثل قتلت قتیلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمی فی زمان الاخبار قتیلا وخمرا
حقیقة فان قلت فوالله قتلت هذا الحی امس مجاز باعتبارها کان مع ان حصول الحیثیة
للشار الیه لیس لسابق علی زمان اعتبار الحکم اعنی زمان القتل بل هی حاصلة له فیه قلت الحکم
الذی یعتبر فیه مناسبة حصول الحیثیة بالنسبة الی زمانه هو الحکم المدلول علیه بالم الاشارة وهو الخبر
الی هذا الحی فان المجاز فی هذا الحکم اذ لو قلت مشیرا الی قتیل قتلت هذا امس لم یکن مجازا اتفاقا قوله
فان الانسان لا یوجد بدونها فان قلت هذا یدل علی استلزام الکل للجز، والمدعی عکسه
فلا تقریب قلت المراد بالاستلزام المذکور الاستتباع فیتم التقریب لان عدم وجود الانسان
بدونها یدل علی ان کلا منهما ملزوم واصل ینتزع الیه الانسان ویتبوء الوجود هذا
خلاصة ما ذکره الفاضل الخ وقد ذکره الشارح فی التلویح ایضا وههنا بحث وهو انه لو حمل
اللزوم فی قوله فجمیع ذلک یشمل علی لزوم علی التبعیة یلزم ان یکون الانتقال فی جمیع انواع المجاز
من المتبوع الی التابع کما ادعاه السکاکی ولا یخفی ان ادعاه علی تقدیر صحته تعسف یمحض
لا تقول به المحققون الا انه مبنی صحة الجواب المذکور اذ لو حمل علی اصطلاح جمهور آئمة النحو کان المراد
باستلزام الجز، للکل المعنی المصطلح ایضا والا لم یتم التقریب وتفریع قوله ولهذا الشرط اه فح لا یتم الکلیر

المذکور ظاهر

المذکور فاضل قوله فانه لا یجوز اطلاقها علی الانسان ای من حیث انه انسان واما اطلاقها
علیه من حیث صدور معظم الافعال منه فی موضع یناسب الاعتبار فهو جایز کاطلاق الربیبة علی الغیر
ولذا جوز الزمخشری فی قوله تعالی تبت یدا ابی لهب ان یراد بالید النفس قوله فاللفظ
الواحد بالنسبة الی المعنی الواحد کموزان یکون استعارة وان یکون مجازا مرسلا یعنی ان اللفظ
الواحد اذا اطلق علی شیء واحد کما اذا قلت رایت مشفرا فیما اذا رایت شفة انسان کموز
ان یکون ذکر الاطلاق بطریق الاستعارة وان یکون بطریق المجاز المرسل فلابد وان
یقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الی المطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الی خصوصیة شفة
الانسان ولا شک فی تغایر المعنیین وتعددهما قوله ای قول زهیر بن ابی سلمی
ابو سلمی بضم السین والزهیر الشاء ولیس فی العرب ابو سلمی غیره واسم ربیعة رباح
ابن بنی مازن قوله عندا صحابنا الحمل علی التخییل بان شبه الوقوع فی التاثیر بالی لابس
قاصد للتاثیر مبالغ فیه فیخترع له صورة کاللابس ویطلق علیه اسم الموقوع بما هو
متحقق قوله من اسماع اللون ورثاثة الهیئة الاسماع بمعنی اللون من حزن او فزع
والاسماع مثله وهو اجود والرثاثة البذاذة یقال فلان رث الهیئة ای سیها
قوله فتوهم کونه تشبیها ای کونه من قبیل کبیس الماء، قوله فعلی هذا لا یتناول قولنا
هذا تفریع علی التعریف واشارة الی ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به
علی المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة ولیس بتفریع علی قوله والمراد بمعناه ما عنی
باللفظ حتی یتوهم رکاکته لدلالته علی انه لو لا ارادة ذلک المراد لتناول ذلک القول اللفظ

بان یستعمل اللفظ فی المطلق ویراد الخصوص
من حیث انه فرد من افراد المستعمل فیه
لا من حیث خصوصیه فیه کما اشار الیه الشارح
اعم من الاستعمال فیه باللام حیث قال
فی بحث تعریف المسند الیه باللام الحقیقة وعلم الجنس اذا
فان قلت المعرف باللام الحقیقة وعلم الجنس اذا
اطلق علم ولعدا الخ

یعنی من اضافة المشبه به الی المشبه منه

الظاهر ان الاستعارة علی المذهب المختار
لا یلزم ان یکون مجازا فیکون هذا المذهب
اعم من المذهب المختار فتامل منه

المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال **قوله** بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا لا يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة المحسوس والقرينة ههنا
وما ذكره من ان اكمل قرينة فغيره لا دلالة في اكمل على دلك لجواز ان يدرك الوضوح له بقدر
الاداة لانا نقول لكفى في القرينة ما هو الظهور مع التدبر مما لا يلتفت اليه واعلم انه
ليس المراد بمعنى الشجاع صورة الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيه
بالاسد قطعا مع انه مجاز في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد
على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات ماخوذة مع دلك الوصف فكان الوصف جزء
مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات
ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد
كما ادعاه الفاضل الخ وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك
زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل
ان يراد بشير في الموضعين مردي هيجا شير فقول الفاضل الخ ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد
زيد بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكفي سياق الكلام لتشبيه زيد فيكفي اسد مستعملا
في معناه الحقيقي لا يشفي العليل ثم ان قوله فهنا ثلث مراتب الاول ادعاء الشبه باداة التشبيه
لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد منه
دعوى الاتفاق على ان زيدا الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان الشبه اذا كان مذكورا او
متعذرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة

من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه فلا جل اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم
المشبه به معرفة نحو زيد الاسد بعد ان عرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم
الا ان يكفي مجرد الحاجة الى ثبوت الاتفاق على ان زيدا الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه
ادعاء الشبه بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف **قوله** اذ لا
ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني
رايت اسدا يرمي ونظائره مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية
زيد فانه فيما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الحلة وكذا المراد بالدلالة
على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين اسد
وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه **قوله** ويدل على ما ذكرنا قال الفاضل
الخ ليس في تعلق الكاره دلالة على كونها استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم
المعنى الذي تعلق به الكاره على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة في الاستعارة مثلا
ملتفت اليه البتة او لا التفات الى المعنى المراد اجمالا حتى يخالف ما ذهب على حسبه فان ملاحظة المعنى
الحقيقي كثيرا يخلو عن ملاحظة اوصافه الخارجة فظهر ان تعلق الكاره انسب بالاستعارة وان صح على
الحقيقة ايضا وهذا ظاهر جدا **قوله** كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة المفراح لعمران بن حطان
منتقى الحواجب وزاهدا وتمامها فتخا، تنزو من صفير الصافر الفتخا، المسترخية الكفين حين النتج
وهو اللين تقال عجلت فتخا، لانها اذا انحطت كسرت حناجرها وهذا لا يكون الا من اللين والمراد

قوله سوم من صفر الصاف انه نزع من بجرد العدا، وبعد البيت المذكور هلا بزرت الى غزالة
في الوغى بل كان قلبك في جناى طايرغزاله احراة، شبه الحارى وكان يغرب المثل
لشجاعتها لعل انها سحت الكوفة في ثلثين فارسا وفيها ثلثمائة الف مقاتل فصلت صلى الصبح
وقرات فيها سورة البقرة ثم هرب الحجاج ومن معه والوغى الحرب قوله وكقوله والطبراغزله
علة البعض من ست لاني العلا، المعرّى في قصيد برثاء ابيها الشريف الطاهر الموسوى مطلعها اودى
فليت الحادثات كفاف حال السيف وغير المشتاف في تمام المعراع المشار اليه في الشرح والطبراغزله
علة بارما فتح السراة وساكنات لصاف اودى اهلك وفاعله حال السيف وكفاف اسم معادل
مثل قطام ككفّ الاذى واساف الرجل اذا ذهب عالم والاسناف الشم والنتح بالضم جمع فتحا،
وقد مر تفسيرها والسراة بفتح السين المهملة جبال في اليمن يكثر فيها المذابل وغيره وبفتح النون المعجمة
جبال في الشام ولصاف جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحرن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه
قوله وانه كثيرا ما يكون كذلك لا يكون دخول اداة التشبيه عليها بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي جنس
المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بادي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا يصح
لان يقال هو كشبيه بالاسد وليس بادي فان الادمية ينافي الاسدية لاكفر الشيء كشبيهها بالاسد صح
هذا الشيخ في اوائل دلايل الاعجاز قبيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه
غفل عنه المتأخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه كسب الفاضل زيدا فردا
من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا الاعتبار صحيح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي كون
المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور

ليس باستعارة كيف لا وقد اعترف هذا القايل بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان
صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان
استعمال قولنا رجل شجاع وليس بادي اقوى من استعمال قولك هو كاسد وليس بادي فعال قوله
ولاحت مرّ قصور مثل بروج البدر ابروج البدر هي التي يجتاز القمر في مسيرة وهي اثنى عشر اولها الحمل
وآخرها الحوت وبعد ان نصب على التمييز والمهامع مهاة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار المرأة
زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها اكسان انهن مخدرات لا يبرزن من اكدرو لهذا
يغار قن المها لانها متبرجة بخلافهن فان تبرجهن استتار فكان من قبيل قوله كحيّة بينهم
غرب وجيع وفيه نظر لان قوله لاحت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن
اكسانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاءها لانه ضعيف وكتمان ان يكون المعنى انهن يسرعن الاكتناز
عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنازهن قبيل وبهنا معنى اخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول
في البروج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن المراى واستترن فكانهن دخلن
في بروج اخر ولا يخفى ما فيه من التكلف وتعلم ان هذا من باب التشبيه لا قوله كما في قولنا رايت
اسدا في شجاعة فان قوله في شجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في شجاعة ولا يصح
ان لا يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل
رايت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر
قيل عليه هذا التبيين لا دل على التشبيه بل على الاستعارة لانه دل على ان المراد بالخيط الابيض
مثلا هو الفجر فيكون ذلك مستعملا فيما شبه بمعناه وقد يتكلف في الجواب بان ليس المراد بكون الفجر

بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه بين ان اى شئ اريد بهذا اللفظ بل بيان له باعتبار
ما يتعلق به بمعنى انه بين ان الخيط الابيض وان كان فى الظاهر فاعل يتبين ليس فاعلا فى الحقيقة
بل الفاعل فى الحقيقة كان المتعلق فى ما الخيط الابيض والمشبه به وذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر
بيانا للخيط الابيض فى الظاهر وبيانا لذلك الامر فى الحقيقة فليتامل فان قيل هلا ترك البيان ولم
يقتصر على الاستعارة التى هى ابلغ وادخل فى الفصاحة اجيب بانه فى هذه الاستعارة نوع خفاء
لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقى وان كان مرجوحا فاحتيج الى زيادة بيان فى حكم هو من الاحكام
التى يحتاج اليها كل احد قوله وابعد من ذلك اى من كون ما ترك فيه المشبه والى بوجه الشبه تشبيها
كغير الانسان من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر
فيما نحن بخلاف الاثنين ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثانى
للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا لتضمين ضرب معنى جعل وفيه صلة شركاء
والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء وقيل خالصا منه والفرات الذى يكسر العطش والسائغ الذى
يسهل مداخله فى الحلق والاجاج صفة مؤكدة كما فى امس الدابر اوجر بعد جر والغرض الغاء التاكيد
يقال ماء اجاج اى ملح مر وقد اج الماء يؤج اجوجا على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع
الكافر موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثانى اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود
من ضرب الانتقال من حال شئ الى حال شئ آخر هو المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه للاستعارة
اعترض عليه بجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل تاكلون الآية ترشيحا للاستعارة واجيب بان سوق الاية

لسانه

لبيان ان ليس للكافر نفع اصلا وهذا انما يتاتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او
اشد قسوة كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة وفى الكافر
لا نفع اصلا واذا جعل ترشيحا لم يتيسر هذا المعنى اذ المستعار منه فى الاستعارة المرشحة هو المشبه به
موصوفا بالصفة التى يقال لها الترشيح مثلا اذا قلت رايت فى الحمام اسدا يفترس اقرانه كان
المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه به فى مثال البحر الموصوف بهذه المنافع
فيلزم ان يكون للكافر المشبه به ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف
فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله تعالى ومن كل تاكلون بقوله اى ومن كل واحد منهما
والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال فى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كالشئ الواحد جاز ان يقال
يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى
الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ فى سورة الفاطر مبنى على القيل الاخير الذى نقله فى سورة
لانه انما يناسب للحكم بالخروج من كل واحد ولو كان الحكم بالخروج من
الرحمن لان الخروج من المجمع خروج من العذب من وجه ومن الملح من وجه فليتامل
ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى او كصيب من السماء
الآية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا
فقد جاء مطويا بذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ
شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولا
كذا وقع فى عبارة الكشاف والاولى وضرب بالعطف لان ترك العطف
يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوى فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا لتمثيل نفس الاستعا

الا ما ذكره فى سورة الرحمن منه

لان ترك العطف مثله ليس بعض ... اشار اليه الدماميني فى شرحه مغنى اللبيب

كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف فان الاول اجنح الى التمثيل في هذا المقام كما سيأتي قوله وهذا الكلام
صريح الخ احتج المستدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للشبه
واللام فانه يدل على انه لو كان موضوعا للام لم يلزم ان يكون مجازا لغويا قوله وقد سبق
في بحث التعريف باللام اشاره الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحققة
في الذهن واطلق على الفرد الموجود باعتبار ان الحقيقة موجوده فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع قوله لمعنى ان التعرف او عقلي اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز اللغوي
ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق
هو الاسناد او الكلام قوله لكان الاعلام المنقولة كزيد ويشكر استعارة او لو فرق بان
لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة المشابهة يكفر مجردا اصطلاحا لا رعاية للمعنى
الاستعارة امكد اقيل وفيه بحث لان الوضع بجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يقع منه الاستعارة
ثم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة يكفر مجردا اصطلاحا لكن في
بطلان اللازم بحث قوله اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد فيه بحث لان طريق الاطلاق
اذا كان قوة المشابهة بحث يوجب الجنسية يستفاد منه المبالغة فيكفر الاستعارة ابلغ قوله
ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا وارا د زيدا انه جعل اسدا فانه يجتمع ان يراد
به انه جعله شبيها بالاسد مشابهة تامة هذا قيل تأخذ من هذا الوجه ان قولهم جعله
اسدا اي في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة
وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير ارادة التشبيه الا بحق

تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء ثم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما سبق
فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيدا الاسد بل المعنى على ان اراد اه التشبيه مع انه
يقال لمن قاله ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة ولزم
المعنى على تقدير الاراده مكور المراد به انه جعله شبيها بالاسد فتامل قوله قد زاد زاره على القرا
فلا سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعاره بل اذا كان على وجه ينبئ
عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله وبهذا يندفع الى بسا
ان القرينه مانعة عن اراده المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف ليندفع وجه الاندفاع لزم
الاصرار على دعوى الاسديه بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينه لمنع الاعم اراده المعنى المتعارف
فلا منافات قوله واما التعجب والنهي عنه فلبنائهما على تناسي التشبيه فيضا، كمق المبالغة افبحث
لان يحصل الرد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا
النهي اما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القابل فلا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على
تناسي التشبيه فيضا، كمق المبالغة فان قلت تناسي التشبيه والادعاء المذكور متلازمان فالبناء على احدهما
بناء على الآخر قلت لو بنى الكلام على هذا الاخير لنظامه قطعا وكذا هذا اعادة لما ذكره المدلل
فيما سبق وذلك لانه جعل التعجب والنهي عنه دليلا على الادعاء المذكور فقوله في جواب التعجب
والنهي عنه اي تسليم لما ذكره من غير تعرض لما عليه ولا يرتضيه منزله درتبه باسالب الكلام قوله ولان الاستعاره
يفارق الكذب اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعاره
في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله وزعم صاحب المفتاح الخ

هذا الوجه لا يتاتى لو اريد بالاسد فان الزكوة على

بالدعوى الباطله الدعوى التى لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور
من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينه المانعه عن اجراء الكلام على الظاهر واراد بالكذب
ما لا تطابق الواقع مع علم القايل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب بذلك القرينه كما ان ذلك
المدعى لا ينفعها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى في التبرء عن قصد التاويل لان مقصوده
ترويج ما دل عليه ظاهر الكلام ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل نصب القرينه على ذلك انتفى
ههنا بان نفى نصب القرينه واقتصر في الدعوى الباطله على ذكر التبرء عن التاويل لانه اذا ابتراء
عن التاويل كان عن نصب القرينه اشد ابتراء فظهر وجه التخصيص بكل واحد من التبرء ونفى نصب القرينه
كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذاهب الحافظ
عبد ولا عن مذاهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد الحاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب
ههنا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمى قسمه الاخر وهو ما لا يطابق الواقع
مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطله **قوله** ولا يكفي الاستعاره على الاخفاء في ان المراد غير معلوم
الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم **قوله** وكذا ما در في البخل وبخبان في الفصاحه وباقل في الفهاهه
قد سبق شرح فصاحه بخبان وخطبته عند معاويه واما ما در فانه رجل من اهلال بن عامر بن صعصعه
قيل سمي ما در لانه سبق ابله الى ما حوض فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ما فقيل فسلح فيه
وغدر الحوض به فخلا من ان يستقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد
عشر درهما فقيل له بكم اشتريته فنفح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانفلت
الظبي فضرب به المثل في الى قال حميد الارقط يهجو ضبينه له اتانا وعادانا به بخبان وابل بيانا وعلما

(اسم قبيلة)
(نسبة الى ابل)

مالدى هو قابل فما زال عند اللثم حتى كانه من الريق ان تكلما باقل واعلم انك اذا اعتبرت
تشبيه زيد لعمرو في الشكل والهيئه وقصدت المبالغه في التشبيه وادعاء انه عين عمرو لكمال تشابههما
فقلت رايت عمرا فالظاهر انه استعاره لكون علاقته المشابهه ومن ههنا قيل التوهم يتوقف عليه الجنس
في بيان الاستعاره بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا اعلل الجامع في شرح
المفتاح عدم جريان الاستعاره في الاعلام بان مبنى الاستعاره على المبالغه في حال الشبه بدعوى انه
عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان الشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهوره
باوصاف لها حتى ان اسمائها تنبئ عن اوصافها انباء ناما واما الاشخاص فعلما تشتهر باوصاف كذلك
والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات حامله الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا
لذات معين له شكل مخصوص حتى ينافي اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن
التسليم الاستعاره هو المبالغه في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل
المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهه ان
ادخاله في جنسه بمنزله دعوى انه عينه فتامل والله الموفق فان عافوا من عوف يعوف كعلم يعلم واصله عيف
سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اى كرهه لا لعله على ان جواب هذا الشرطي محذوف
وتلخيص ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالنبز نبز حقيقتها بان يقصد تمويههم بالاحراق قلت القايل لا يرى
الاخذ بالشريعه وليس فيها احراق كفاره العدل والايمان واما عدم حمل النبز على الرجاح متعلقا
بهذا العرف وعلمه الاستعمال في السيوف من فضله اى من فضل سيف الممدوح ويحتمل ان
يرجع الضمير الى الممدوح والاضافه لادنى التلبس على ان ولى الاقران خمس سحائب

فان قلت هذا الكلام فاتهم لم يتقل في الرد
هذا النوع قلت هذا من نوع التشبيه
المتعول عنهم ولا يلزم النقل كل فصوصيته
منه

الاقران جمع قرن وهو الكفو فى الحرب وخص بحايب فاعل تنكفى وبعد البيت المذكور
بكاد الندى منها يفض على العدى مع السيف فى ثنيى قنا وقواضب الثنى واحد اثنا،
الشئ اى تضاعيفه والقناجمع قناة وهى الرمح والقواضب التواطع قوله اى انا ملء الخمس
يحتمل ان يريد بالانامل وهى رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا او يحتمل ان يريد المعنى الكنائى مبالغة
قوله والمراد برؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولكن تحمله على انه جمع قلة لما فيه
من الاشارة الى قلة الكفاءة فى الحرب ولا يخفى ما فيه من اللطف قوله وهذا اولى من قول المص
ان الكمى والهداية (يعنى قوله فى الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء
لا الكمى وانما قال اولى ولم يجزم بكون كلام المص غلطا، لاحتمال ان يكون مراده ايضاح الاستعارة
بين لازمى الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو مصدر المبنى للفعول
وهو الاهتداء، قوله مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدو
اما فى المرسن فكونه انف مرسون واما فى الطيران فقطع المسافة بسرعة فى الهواء، قوله
قوله فانهم عدوها فى الاستعارات (الضمير عدوها راجع الى وصف المرسن موضع الانف
وكذلك الى الجاحة ولهذا انث او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف
استعارة على الاطلاق المذكور قوله الى مماسل له كالمرسن والانف (اى كلا منهما عضو
مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه حاصل ما ذكره ان
اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم
من المجانس الى المجانس مشابهة لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة

من وجه واحد قوله وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر اجيب بان الطيران
عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخفى على الارض ولا يخفى ان الكواب انما يصح اذا ثبت النقل
عن ائمة اللغة قوله وهو فم حلق الدرع (الحلق بفتح الحاء، جمع حلقة بالتسكين على غير القياس
وقال الاصمعى الجمع حلق بكسر الحاء، كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابى عمرو العلاء، حلقة فى الواحد
بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب وكلاهما كثير على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع
للشجاعة (اى للشجاع قوله لا الرجل وصح الماعرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله
لا المجموع المركب منها (اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المفرد لا المجموع قول بخلاف
قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم فى المجاز انما هو بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى الذى استعمل اللفظ
فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقى وقيد المعنى المجازى لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين
المعنى الحقيقى وقيد المعنى المجازى كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقى الى الشجاعة ومنه
الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشى وهذا القدر كاف فى اللزوم قوله واذا احتبى قربوسه (القربوس
بفتح الراء، ولا يخفى ان فى الشولان فعلون نادر لم يات غير صعفون وهى اسم عجمى غير منصرف للعلمية
والعجمة وانما حرنوب بفتح الحاء، وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الفم وكذا الحنون وهو اول
النبع قوله قلت الاحسن ما ذكرناه اولا ربما يقال نسبة الاحتباء الى القربوس مما يدل الوجه الاخر
لانه جعل القربوس كالشخص كيث يكف الراكب من مستبعاته واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص
جانب الظهر ثم المحتبى قد يضع الثوب فى اسفل الركبتين فيمسح الى جانبيهما مستعليا فليتامل قوله
ولم ينظر العادى الذى هو اوائح (النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادى هو السابر

تحريك الحاء حين الاختيار مع
الهواء، والعدو عبارة عن
قطع المسافة بسرعة مع ص

من الصباح الى الظهر والرواح هو السابر من الظهر الى المغرب **قوله** سير احبشا | اى سرعا بقال ولى حبشا مسرعا حريصا **قوله** والشبه فرط عامى | وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة **قوله** وبتبين او بهما فى الهوادى | الهوادى جمع هادية وهى العنق يقال اقبلت هوادى الخيل اذا بدت اعناقها **قوله** كما فى قول امرء القيس فعنّ لنا سرب فقلت لها اقطعى بصلبه | مطلع القصيدة فعنّ بمعنى ظهر من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقيل البيت المذكور فى الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلى ومنه قوله فقلت له لما مطى قوله بعد البيت المذكور الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع سدل او سديل وهو ما اسبل على الهودج والقطى القدد والباء فى بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشئ يذكر ويؤنث وهو للرجل والمراة جميعا والبجرة للمرأة خاصة ثم المهدوم من تقرير الشارح ان نأى كلمة اصلية وزنه فعل نا، ينؤ نوءا اى نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من ناى يعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به فى الشافية والكلكل والكلكال الصدر ورعاجا، فى الشوشد ا **قوله** والظاهر انه من قبيل الاستعارة بالكناية | حيث شبه الليل بالانسان المتطى فى الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهى الصلب والتطى والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما فى شرح التبيان من ان الجمع استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ما سيأتى من امية وغزاة دبى قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال زمامها **قوله** من حلى التبط الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلى

بفتح الحاء وسكون اللام كفدى وفدى وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصى والتبط اعلى مقدم **قوله** فان كلامه المصرح | الخ فى ذكر الاقسام التى هى اقسام الاستعارة التى هى قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التى هى من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عند لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل فى معناه الوضعى **قوله** بشواظ النار | الشواظ اللهب الخالص الذى لا دخان فيه **قوله** والكناية انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار | فيه بحث لان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون نفسه لكن قوله استعمل استعارة تخييلية وهى عند صعبة ولا يتحقق فيه التشبيه فلهذا اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشرى وغيره ولفظ الزعم لما عن الاشارة الى البحث المذكور **قوله** وبهما حسبان | فان قلت كل من الكشط والكشف امر عقلى قلت لو سلم فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وبهما يتبين انها **قوله** اى حصول امر عجيب امر دابا او غالبا | هذا التردد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام **قوله** ان المستعار له ظهور النهار | لا يخفى ان الانسب اظهار النهار **قوله** واجيب بجعل عبارتها على القلب | السكاكى لا يشترط الكثرة فى القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ولذلك قلبها بجعل طلبها فى هذا القلب بناء على الزوم بها للمشبه عند المص **قوله** وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال | اعترض عليه بان قوله المستعار منه ظهور المسلوح من جلدته يا، باه لان المسلوح لا يزول مع ان الاستعمال ظاهر بمعنى زال يكثر مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى الدفاع الكتابة بقوله فاقام من مقام عنى واما جواب لاول فان يقال لانم ان المسلوح لا يزول من جلدته بل اذا زال الجلد عنه فقد

انا نقول لو سلم ايهاما ان كلامه فيها تابعا حيا بجعل العرف تطبيقا ما ذكره الشارح فى القلوب حيث جعل الاسناد الى الحى والفعلى منه

زال هو ايضا عن الجمل قوله وذلك عار يابن ربطه ظاهر اعجز بيت من ابيات الحماسة
صدره اعرتنا البانها وكومها وقبله انسى دفاعي عنك اذ انت مسلم
وقد سال من ذل عليك قرافر ونسوتكم في الروع باد وجوهها يخلن اماء والاماء
حرايرا الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اى مخلى من اسلمه اى خليت بينه
وبين من يريد السكاية به وقرافر اسم وادى اى امتد سيل الذل كوكى فسال به عليك
قرافر والروع الخوف يخلن اى يظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال
انهن حراير في نفس الامر والاستفهام اعترتنا ايضا للانكار اى لم يعترنا البان لابلنا وكومها
مع اقتنائنا الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جايز في الدين والعقل وتزيدنا في المحتاجين
اليها احسان قوله وذلك شكاه الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة
كلام العلامة مخالف لكلام الشارح في ان الظلمة من الاصل والمظروف والنور طارئ عليها وظرف
فان الظاء على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا قوله فقد يطول الزمان والعادة
في مثله اقول لا يخفى انه تكلف بل تعسف ما اختاره من التاويل والتحقيق بلطايف ملايمة
التنزيل ان يقال اراد بالنهار خروج ما من الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح
والموافق لكتب اللغة بكسر الغاء للتعقيب الحقيقي نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة
نظرا الى ابتداء ظهور النهار من الظلمة فان المفهوم من الاية على توصيفه مفاجاة لا ظلام
ظهور النهار الذي هو خروج ما بين الطلوع والغروب على ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة
واما خصوصية النور واعتبار كونه خروجا بين الطلوع والغروب فلا يلزم ان لها دخلا في المقصود

ولا يخفى على المنصف حاق اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار ص

قوله ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اقول لكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام
فيندفع لانه المفاجاة عن المض اذا المرتب على السابق في الحال اصل الاظلام لا دوامه واستمراره
وفيه نظر لان لانه المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل
بغتة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها
كما لا يخفى على المناقل قوله واقول تقوية لما لكنه اقول لكن لان الاية على ما يتبادر من نظم
الآية سلخ النهار بحيث يفاجاه الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساط النور بحيث لا يبقى منه
اثر بل يتقدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة لكمال القدرة آية اية والتقوية التي ذكرها
الشارح انما يظهر لو كان الآية نفس مفاجاة الظلام فناقل قوله وههنا بحث قد يقال لما كان
الرقاد كثير الوقوع في الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل علم ظهور الفعل الذي هو
لازمه اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للتقوي محل نظر
وان كان افادتها للاشهرية مما لا يشك فيه وقد يقال ما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا
من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا يكمه بعد لها في اعتبار التشبيه المقلوب
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت فلا يمكن ان يقال البعث المطلق في حد
ذاته المتبادر انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة للاستعارة على انه
لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت والمنع ابن الامر
انما نه لا يجدي اذ الفرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتبس احدهما بالاخر كما لا يلتبس
الزجاج المكسورة والجامع الاحاطة واللزوم وانهما عقليان فان قلت كما ان

وايضا ظهور النهار الذي انسلخ ظهور السلوخ
الابيض من جلد الشاة وايضا التفتيش
مظلما من ظهور الضوء على الظلام كالتعارف
يقتضي طريان الشهرة العامة على الظلام كما لهم
المتبادر ال الشهرة من جليه الامور بحيث
يعتقدون ويعدون من جليه الامور فتبصر
ان الظلام هو الذي يطرء على الضوء كما ذكره
يحتمل له لباس فيكشف عنه ونظائره كثيرة

ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة به محسوس فلم على محسوس عقليا قلت
المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الاله بالنسبة اليهم كما انها
متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية
وهو حامل على نفس الذات مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير
اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات
المشبهة واسماء الزمان والمكان والاله وما ذكر ههنا لا يتناولها من غير اعتبار وصف
من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال
بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام دال على تغاير الذات والوصف
وكذا ما يكون متنا ولا باسم الجنس كالعلم لا شبهة في ان اسم الجنس بالتفسير الذي
ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذا ما حاكه لان يصدق على كثيرين والا لكان كليا
واذا تضمن مفهومه نوع وصنف لم يعد كليا ايضا بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف
خارج عن مدلوله كاشتهارها بالاحساس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها
بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المقدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية
فلو كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس
يدل على ذات حاكه للموصوفية مشهورة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم
اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيهما اصلية والافعال والحروف لا يصلح للموصوفية
وكذا الصفات المشتقة والا فتبعية القوم انما فرضوا الاستعارة التبعية المصرحة

وانما تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك اجبني اراقه الضارب دم زيد
ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء، او يكونه مشاركا للمشبه به
في وجه الشبه انما ذكر لفظا او اشارة الى انه لا فرق بين التعبير بها في الدلالة على المقصود
وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المتقررة الثابتة هذا التعبير ذكره العلامة
في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول
لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها مجال قرة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات
فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما
اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه ان كلام الحكماء والزمان مع انه ليس
الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح نفسه في شرحه للمفتاح بانتفاع هذا
المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تعبير العلامة والحق ان الكلمة هي المهية باعتبار
تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك بخلاف
القايم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المجوباعما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال
في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما هو اعم من الامور المتقررة الثابتة وفيه بحث
لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن مطمح نظره الرد على العلامة انما لم يفسر الشارح الحقايق بما ذكره
هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام الملخص على وجه لا يناخ ما ذكر من نفع ايضاح الدال كالشرح
لهذا الكتاب وكلامه هناك آب عن هذا التفسير لانه هكذا الان الاستعارة بعمد التشبيه
والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم ابيض او بياض

وبالجملة فيه اشارة الى ان كلية اقتضاء التشبيه احد الامرين في المقصود كما لا يخفى منه

حاف دون معانی الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهی کلامه ولا یمکن ان یراد
بالحقایق الا ما ذکره الخ لعدم صحة مقابلته علی هذا التفسیر بالصفات ولهذا استظهرها الخ من البین
فی السیاق ترویجا للکلام حیث قال اولا وما قررناه لک ظهر ان ما ذکره القوم من ان الاستعاره
فی الافعال والحروف بسلة الی ان قال وانما یصلح للموصوفیه الحقایق دون معانی الحروف والافعال
وما سا وکل من الحرکه والزمان حقیقة لاستقلاله بالمفهومیه دون الافعال والحروف
دون معانی الافعال والصفات کما اشار بما قدمنا لنقط المعانی الی الانتفاع البحث الذی
اورده نفسه فی شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشارکه نفس المشبه والمشبه به وهو لا یختلف
باختلاف التعبیر فعدم صلوح العباره الدالة علیه للموصوفیه لفظا لا یقدح فی اتصافه بالمشارکه فیجوز
ان یستعار الناطق للدال بالناطق واتصافهما بالمشارکه وان لم یصلح لفظا احدهما
للموصوفیه ووجه الاندفاع علی ما ذکره فی ذلک الشرح ان المعتبر فی هذا المعنی مفهوم اللفظ حتی اذا قیل
لغبت صناعة الکبر کان المستعار منه مفهوم العلم تبعا لمفهوم العلم لا ذواتهم فتغتبر فیه موصوفیته وعدمها
اللفظ الدال علیه ادبه یعلم ان ما فی الحقایق ام من تاء لبنات الفعل او عروضها فیه بحث لان
العروض ان منع جریان التشبیه ینبغی ان لا یجری فی المصادر ایضا لان عروض الزمان لها حیثیة
اللهم الا ان یقال مفهوم الصفات مشتمل علی النسبة بخلاف مفهوم المصادر وعالم یلاحظ نسبة
الفرب الی شیء لا بعروض الزمان کما لا یخفی علی المتامل ولهذا عرض الزمان للصفات بخلاف
المصادر او یقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها علیه دلالة بحسب العرف الطاری علی اصل
الوضع اللغوی لا بحسب العقل فقط ولا کذلک نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشی فی توجیه زیادة

اختصاص هل بالافعال تحقیق یرشدک الی ما ذکرته فارجع الیه دون الحرف وهو ظ
لانها روابط وآلات الملاحظات فلا تکون موصوفه اصلا کما حققه الفاضل المحشی وهو مناقشة وهو
ان معنی الحرف لا یصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا یجری فیه المجاز المرسل ایضا اصالة فلم یعتبر واقسم
التبعیة المرسل ایضا اللهم الا ان یقال هاهنا مجاز فی الحرف بحیث لا یکون علاقة التشبیه فلذا
لم یکثروا الاقسام واکتفوا بالاستعارة التبعیة لکثرتها لکن هذا لا یتاتی فی الافعال لکثرة المجازات
المرسلة فیها تامل واما الموصوف فی نحو شجاع باسل الباسل هو الشجاع الکامل والفاضل
الوهاب المبالغ والنحریر العالم المتقن فالوصف الکائن فی هذه الامثلة ابلغ وازید فی المفهومیة من الوصف
الاول فلذا کان امتناع تقدیره علة قطعیة منه ان الکائن وصف للاول وهذا الذی ذکر من ان الصفات
لا یصلح للموصوفیه ظهر ضعف ما ذکره الفاضل فی قوله یا انها بقرة لا ذلول تثیر الارض ولا تسقی الحرث
ان لا ذلول صفة لبقرة والفعلان صفتان للذلول لان ذلولا من صیغ الصفة وتاویل کلامه عندنا
اول به قولهم شجاع باسل یا، باه سیاق کلامه فتامل نحو مقام واسع ومجلس فسیح
المراد بالنعت الذی سلب ثبوته لغیر الحقایق هو الوصف المعنوی لا النعت النحوی واما اولا النعت
النحوی ههنا وفی قوله واما الموصوف فی شجاع باسل اه لتفسیر الوصف المعنوی فیجب ان یکون
الاستعارة فیها اصلیة لا تبعیة فیمکن لان غایة ما لزم ان کون فیه الاستعارتان احدی الاصلیة
والتبعیة بحسب الاعتبارین اللهم الا ان یرید انه یوجد الاستعارة فیها حال کونها اصلیة ایضا لا تبعیة فقط
فالتشبیه فی الاولین بمعنی المصدر قال الفاضل الخ فان قلت هلا جری فی نسب الافعال الاستعاره تبعا
علی قیاس الحروف قلت لان مطلق النسبة لم یشتهر بمعنی یصلح ان تحمل وجه الشبه فی الاستعارة بخلاف

متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصه لها احوال مشاهدة وفيه بحث لان المعنى الاسمى يرجع
اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح
بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبة اليه باعتبار
التحريض نسبة ما من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد الصواب وبالجملة يمكن
الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبها بان يشبه ما يرجع نسبها اليه بنوع السلام كمطلق الالقاء
والقيام مثلا يرجع اليه نسب اخرى كذلك كمطلق الآلة حتى قال فتلنى السوط او السيف فالمتبعة
فى الافعال لا يختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فما بينهم فى غاية دقيق قال صاحب
المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر لها عنها عند تفسير معانيها الغير لها عابد الى ما والغائب
لكون عبارة عن المتعلقات فى المغنى وفى عنها راجع الى معانى وفى معانيها الى الحروف وفى قوله عند تفسير
معانيها وضع الظاهر موضع المضمر اذا لظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظ لها غير موجودة فى عبارة المفتاح بل
عبارته هكذا واعنى بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر
بها مع انه خلاف الواقع فلعله اشار بهذا الى ما قام لفظ لها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف
والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يقال ان حاصل المعنى لا ان فى العبارة تقدير الظاهر الى ان الالفاظ
المذكورة عند التفسير كلها لا بد ان واخواته مما ره عن تلك المتعلقات فنى هذا الاعتبار
معبر عنها كما اشار اليه الفاضل الجرجانى فى شرحه للمفتاح وفى عبارة المفتاح احتمال اخر وهو ان يجعل يعبر على
صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل العبر به معبرا مجازا لكنه لا يخفى انه تكلف وتخالف النسخ
الروايه مثل قولنا من معناه ابتداء الغايه المراد بالغايه المسافه اطلاقا لاسم الكل على الكل

(يعنى ان المتعلقات معبر عنها مقيسة الى تلك الالفاظ ومعبر بها مقيسة الى معانى الحروف منه)

اذ الغايه هى النهايه وليس لها ابتداء، ولهذا اظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغايه كذا
ذكره الشارح فى التلويح واعترض عليه بان نهايه الشئ عاينتهى به ذلك الشئ والشئ
انما ينتهى بضده فنهايه الشئ ضد فكيف يكون جزء منه بل انما تطلق على اخر جزء منه
المجاورة بينه وبين النهايه ولكن ان تقول غايه حاتى الآن يكون الغايه فى المسافه مما فى الزمان
ومثله غير غريب والتوصيه الخالى عن شائبه التكلف ان يقال الغايه مستعمله فى معناها الحقيقى
وهى جزء لا بداء، والانتهاء، فردان له فكان اضافتها اليها اضافه الفرد الى الجنس
ولا محذور فيه اذ لا يلزم منه اتمام الغايه والخلل ان لو كان اضافتها اليه اضافه الكل
الى الكل والا فالغايه حرف قابل اسما، قال فى شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمه
بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى
وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع فى دلاله احد اللفظين عليه ذكر متعلق ذلك
اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسميه والحرفيه هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية
من الكاف الاسميه والحرفيه وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحقق
معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فليتطرفه عن صحيح كما ينبه
اليه قد يوجه كلام المص بالعصر الحاصر الحاصل اى كمتعلق الحروف فى قولنا زيد فى الدار
وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوى والتوضيح ان متعلق قولك
زيد فى قولك كون الظرف فى الدار مع انها ليس كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعاره
بان شبه ما بين زيد والظرف من التلبس المخصوص بالظرفيه فوقع التشبيه اولا فى الظرفيه المطلقه

ثم سرى الى الطرفه المخصوصه التى هى معنى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به المعنى وهو الطرفه
المخصوصه فى المشبه اعنى تلبسه بزلال فالتلبس مستعار له والطرفه مستعار منه واللفظ مستعار
فلا خلل فى الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم لسياق كلام المص فانه اعتبر التشبيه
فى لام التعليل فى نفس المحرور كما لا يخفى ما عتبار دكر الملزوم واراده اللازم فالاشارة اول
هذا الفن الى ان اللزوم او لازم فى جميع انواع المجاز استعارة او مجازا وسلانا عتبار دكر الملزوم
واراده اللازم لا مكون فى بيان العلاقه بل لابد من بيان انها من اى نوع من انواعها
للعداوة اى بتقدير تشبيه العداوة فيه بنوع نعف لان موجب كلامه السابق ان يقدر تشبيه
الكرون فى محرورا انما وعلى هذا السياق شرح الشارح حيث قال فيما بعد تبعا للاستعارة فى المحرور
ولا شك ان المحرورة فى الآية كونه عدوا لا نفس العداوة والشبه به على هذا كونه محبا وابنا لانفس
المحبة والبنى فهذا يرجع فى المعنى الى العداوة والبغض والحمه لكن الاستعارة فى المنطوق فالتوضيح
باول خصوصا اذا كان الكلام فى توهم خلاف ما هو المراد كالمحبة والبغض وكذلك فى الترتب
على الالفاظ اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عم او اراد اثرها والا فمحبة الملتقط وهو آل فرعون
علم للالتقاط متقدمة عليه انه نسبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط ترتب العلة الغائية
علة والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر فى ترتب العلم الغائية علة فلا يدفع ما قيل
هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر تشبيهها من التشبيه ومدار قرينتها
فى الاولين انما قال فى الاولين لما سياتى من ان قرينة التبعية فى الحروف غير مظبوطه
ح الحق لنانى امام البيت لعبد الله بن المعز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع

المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر استاده وكان واحد عصره فى الكرم والفضل وفوادر كلمه
حرف الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافه الا ثلث ساعات من النهار لم نلق قوما
هم شراه الطرف اعنى منا متعلق بشره والعشيه ما بين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق
الوقت وهى اما مضافه الى الجمله بعدها او الجمله بعدها صفه لها بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين
بالطرفيه وانتعاء التنوين عن الوحدة لكونها غير منصرف للتانيث والعلميه لانه علم جنس لكل نقرة
فى النحو والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد بجريان الوادى فيها بالدم ظهور
الشرو كثرة القتل نقرة السيف قرى وافرا اذا احسنت اليه او اكسرت
القاف قهرت واذا فتحت حلدت والجامع بين القرى والطعن ايصال الشئ الى الباطن
كقول الحريرى واقرى السامع البيت فى قصيدة ذكرها الحريرى فى المقامة الثانية والثلاثين مطلعها
بئست لكل زمان لبوسا ولا بست حرقيه نفى وبوسا فعند الرواة ادير الكلام وبين
الشعراء ادير الكؤوسا وطورا بوغل السيل الموج وطورا بلهوى اثير النعوسا
واقرى السامع اه حرف الدهر حدثانه والنفى بضم النون والقمر النوم واذا فتحت النون حلدت وبوس
بضم الباء مصدر قولك بئس الرجل يبأس بوسا وبأسا اى اشتدت حاجه فهو بائس والسامع
جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطيه وما زايده وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام
السابق او هو السابق نفسه على اصلاف البصره والكوفه والكرون الفرس الذى يقف فى اثنا
الجرى والشموس الذى يستصعب الركوب عليه او الى الجمع الى انها بمعنى على كما يقتضيه السوق
ونظر فى بحر محى الى بمعنى على قوله عم من ترك كلا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالى

قد سبق فى شرح الديباجه ان النظر اذا
اضيف الى الجمله لم يحتج الى الرابطه
كحسب الجمله حالا وتاره بالمصدر بخلاف
اذا كانت صفته فلابد تقدير الرابطه
على الصفتيه دون الاضافه منه

تترى الرياح رياض الحزن فرهرة الحزن بلاد الروب وهي في الاصل غلظ في الارض و
فرهرة حال من الرياض تعال ازهر النبت اذا ظهر نوره واذا سرى ظرف لتترى غير صحيح لان
المجرور وقيل المراد بالجمع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي شرحها للفتاح ولا يخفى بعده
وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل لها المجاورة ارتباطه بها بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذكر الفعل
اما بواسطة حرف الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به
لتترى بذلك الاعتبار ليس المراد لها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها اجفان الرياض
وهي الزهر الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وبسريان
النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وتترى الرياح الرياض لانها تفتح
تلك الزهر وتنشر اطرافها واعطاء النظارة والطراوة اياها فانه لما جعل الانتباض مفعولا
ثانيا لتترى والرياض مفعولا اول له وظاهر ان الانتباض لا يكون للنوم بعض ان يراد بالاجفان
السادي فيها النوم اجفان الرياض فتكرر ذكر اجفان الرياض قرينة على ان تترى استعارة بمعنى
يعبث انتهى كلام السوهه هذا معنى واضح الا ان المذموم من البيت قرى الانتباط وقت النوم واجتماعها
في وقت واحد ولا يتأتى هذا على ما ذكر اللهم الا ان يقال نزل تعارب الزمان منزلة الاتحاد
واشار اليه ابو الفتح في الحسب مطلقة وهي عالم تقرن بصفة ولا تقريع مثل الفاضل المحـ
في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه
من نشب الشيء بالشيء بالكسر ينشب اذا علق فيه فهو ملايم للمستعار منه والاولى ان يقال
اهلكت بدل نشبت اللهم الا ان يحمل نشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي ويعرف

الاطلاق اي المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفارها
لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف يا ارض ابلعي الآية ان الخطاب
في هاركي ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الفني بالمخاطبة تعسف
لا يصار اليه وكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب الاكثر فتأمل
يعني اذا تبسم غلقت رقاب اقواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين يأخذون
حال الممدوح من غير علمه ويجيئون الى حضرته فيتبسم ولا يأخذ منهم فيملكونه كالرقيق
فاعلمها بلباس الجوع فان قلت فقد فاتت النكتة من استلزام الذوق للمس قلت لا يفوت
بل يكفي فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلي والاخرى مكنية وهو ان يشبه فيه كثرة خان
الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا
فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية تورية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ المكنية وفي الآية وجه
آخر ذكره الوذني في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضاف مقدم كما في قوله تعالى واما من خاف
مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده من طعم المرء الصحاح الطعم بالفتح ما يوجد به الذوق يقال طعم
مر والطعم الصفة الحاصلة من يقال ليس له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان عنينا والطعم بالضم
الطعام فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اذاق
تجريد وليس بشيء فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المرشحة لا للاستعارة المكنية
التي ذكرناها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في هذه الاستعارة وهو
طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشيحا لان

الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة في تتمتها حاورت اليوم بحازا خر امتلاطم
الامواج حاورت بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة الاستعارة ولو جعلت القرينة
حالية لكان حاورت بجريدا الى ان زاخر امتلاطم الامواج ترشيحا يقال بحر زاخر اى عميق
مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا هذا بحر يد لانه وصف مبني على ان قرينة
الاستعارة حالية او في البيت السابق والا فاشكال السلاح قرينة الاستعارة لا بحر يد
حتى لظن المجهول اللام في لظن لام الابتداء دخلت على الماضي لتقدير قد ويروى يظن
وخص هذا الظن بالمجهول مبالغة وايما، الى ان المجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة
في السما، واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة له
في شئ اصلا وما ذكرناه من ترشيح في لا يضاح حيث قال واذا جاز البنا، على المشبه به
مع الاعتراف بالمشبه اه ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اذ لو كان المراد بالاهل
التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته
كقوله هي الشمس مسكنها فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز ان يجعل
الضمير المنفصل الخ هي على ضمير القصة قلت قوله نعز الفؤاد عزا، جميلا يدل على ان الضمير
راجع الى الحقيقة وايضا شرط ضمير القصة ان يكفر ما بعده من النسب المشكوك في الجملة حتى تفيد
التاكيد وكون الشمس الحقيقة في السما، جلي لكل احد الى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي تقدم
رجلا لا تؤخر اخرى بل ذلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف

وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالتقدم تقدم الشخص فيكفي الخلف الواقع في مقابلة خلفه
ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقدم في الخطوة
لا يخرج عن التكلف ويجوز ان الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مقررة تقدم تارة
وتؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل المحاذ متعلق التقدم والتاخير كما لا يخفى
على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه ان يقال
اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقدم والتاخير
قصر المجاز المركب الاستعارة ولم يقل بما ذكر عدولا عن الصواب الكثير يستفاد من تعريف
المبتدا باللام في قوله واما المجاز المركب المسند اللفظ المستعمل اه ولا يرد بانهم لم يتعرضوا
للقسم الاخر من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال السائرة
لا يكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغير
وذلك لان الظاهر ان فتح التا، في قولك بالصيف ضيعت اللبن لا لغير غرابة كانت عند الكسر
بالصيف ضيعت اللبن الباء في بالصيف بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميداني
ويروى في الصيف مكان بالصيف لكن في الباء وهي معول رواية ودراية لان المثل قد قيل
في امراة وهي دختنوس بنت لقيط بن زراره كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسالته
الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن مرثد بن زراره وكان شابا فقيرا فلما استوا ارسل لها
الشيخ تستتبعه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو غربت يوما على

اخطف بالفم جاز التقديم والتاخير والمرة الواحدة منه

منكب زوجها وقال هذا وطؤه خير يعني ان هذا الشاب الجميل مع اللين التغلل المحذوق اى
المزوج بالماء خير منك ومن بسنك الكثير وانما خص العسيف لان سؤالها الطلاق كان في العسيف
قوله واما الاستعارة فجرد لتسمه خالية عن المناسبة اقد يقال انما سمى استعارة بناء على انه يلزم الاستعارة
في ضمنه وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله واذا المنية انشبت اظفارها اذا شرطية
وانشبت مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذا التقدير اذا انشبت انشبت والجملة جزاء الشرط والمنية في الاصل مؤنث الشئ
اى قدر سمى الموت بها لانه مقدر قوله بجعل معازه العازة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهي شئ
يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او اكبن على زعمهم قوله بتجلدى للشامتين اى
التجلد اظهار الجلادة والجراة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع
الحركة والاضطراب قوله ولا بقيا على ذى ففضيلة اى البقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته قوله
ان قلت فاذا يقول المص يعني ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح
الحكم بانها يتلازمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام اى انا لا نم صحة هذا المثال لانه مثال
مخترع لم يصدر عن البلغاء ولعدا المنع المشار اليه ظهر وجه احاله السكاكي في بحث الاستعارة
بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجه التخييلة بدون الكناية الى اخر
الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون الكناية في قول انا قائم لا لسعى جاء الغلام فانى حسبت
قد استفدت جاء الغلام وذكر لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي فلم يعتد
به بخلاف ما ذكره في اخر الفصل من قول انى قائم والدفع ايراد الفاضل اليمني هناك حيث قال
يخدش هذا الوجه ان وجه التخييلة بدون الكناية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية

الشبيهة

الشبيهة بالسبع فلا فايدة في هذه الحواله قوله شاع استعمال النقض في البطال العهد حيث
تسميتهم العهد بالحبل اومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم
حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك قوله ان سكتوا
عن ذكر الشئ المستعار اى ان تسكتوا بدل من هذا اى سكوتهم عن الشئ المستعار من اسرار
البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلة اى الفرق ان التخييلة على ما ذكره الشيخ
لا يجب ان يكون متلازما للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون متلازما للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره
المصنف قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة اى البرد او بمعنى ذات المستعار للكشف ومفعول كشفت
محذوف اى ازالت ورفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة
بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم
قر وليلة قرة اى باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت تامة فاعلها زمانها والتانيث باعتبار
المضاف او الضمير المستتر فيها العايد الى القرة او للغداة والجملة اعنى بدا الشمال زمانها حال
من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعنى بدا الشمال زمانها خبرها والشمال
بالفتح ريح تقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اى سلامن السلو وهو زوال العشق
والحزن قوله ولا حاجة اليه لقايل ان يقال امتنع باطلاقه عنه وتركه بحاله اقول لان المذكور في
الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقدر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح
اقدرت عنه كففت وفزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قهرت بالالف والباطل
ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على التلب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه

معنى ابدا الرجل جبينه حاكه بنت شفتيها ان يكسر الباء
وتشديد الياء وكره في الصحاح وتبعه الاصوبي وغيره
وذكر ابو البقاء العكبري انه يقرا وان بعد فيقبلان
وفتحها وقال الاخفش الكسر اولى بعد فيقبلان
بفتح العين وفي الصحاح فيقبل القتل عليه
فيعلانا اى يرتفعان منه

بطريق الوجوب بجواز ان يراد بالاقتصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع قوله
وكذا الضمير في معاودته اي هو ايضا راجع الى ما كان يركبه قوله كذا في الصحاح بفتح الصاد
اسم مفرد بمعنى الصحاح اي يقال صحة الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على الالسنة الاكثر بكسر
الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة للتنبيه هذا الكتاب ولا مستند له الا ان
يقال انه ثبت روايته عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح وبعض الادباء في استعارة
هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مؤلاي ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح
فليس ذاك بمنكر البحر انت وهل يلام فتى سعى للبحر كي يلتقط صحاح الجواهر قوله ويركب كغز
الكلام قلقا اي مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي
الذي يتوهم قبل التوا، الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعد والمعطوف
وهو لا شبهة حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بوجه يكفي خاليا عن الاضطراب وهو
ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضي سابقية الدخول فقوله فني الاستعارة
اي اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها استعمال اللفظ في الموضوع له
على القول الاصح الذي يبتني الاحتراز عليه وعلى هذا الاعتبار في كلامه فليتأمل
ينجب ان يكون لازايدة او يحمل على حذف اللام دون عن اي احترازا ليئلا يخرج او يقال الخارج
بمعنى الحاصل يقال الكارج عن التهمة اي الحاصل منها فقوله احترازا ان لا يخرج الاستعارة
اي عن ان لا يحصل الاستعارة من المجاز ويكفي قسما منه فتامل لفظ الغايط فضلات
الانسان الغايط في الاصل المطمئن من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان

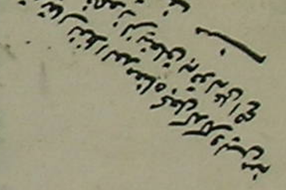

وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجة اتى الغايط فيقضي حاجة فقيل لكل من قضى حاجة
قد اتى الغايط يكنى به عن العذرة وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان
لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا انفق فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا انفق اه ال هذا القيد
لان مثل الغايط اذا استعمله اللغوي في مفهوم المتناولات بكفر مستعملا في غير ما وضع له بالتعشق الكلم
فلا خروج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل في حد الكتيبة ايضا لكنه يخرج باعتبار
الكتيبة والاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغايط اذا استعمله اهل العرف المنهضم
المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة له وبعد اعتباره
وهو الحق لا اشكال قوله لان تعدي اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء،
حاصله ان من يدعي ان الاستعارة يستعمل فيما وضعت له لدعي كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها
على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في
انها لدفع مزاحمة المعنى الاخر لتحصيل اصل الدلالة وههنا كذلك وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة
بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة اضافي الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة
عن الكلام الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ
بعض المعيدين بحسب الحسه وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام
اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويلي والقرينة المذكورة
قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشارح

في عشره بوجه اخر وهو ان الكاكي لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى المذكور الذي ذكره يتناول
الوضع التاويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراكي بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل
كما في الاستعاره فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينه على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى
الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل **قوله** لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه
سواء كان بواسطه ام لا ولك ان تقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا ان نوع
حقيقتها لان الكلمه المذكوره عين الحقيقه وجعل الاضافه بيانيه استدراكي للفظ الحقيقه ومن ههنا
يظهر انه لو قيل بالنسبه بدل النوعيه لصح من غير لزوم دور واستدراكي فتامل **قوله** بل الجواب ان تعليق
الحكم بالوصف اراده قيد الحقيقه في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافه ظاهر بناء على ان الذهن في
الاراده يجري في القواعد المنطقيه ايضا كما ذكروا في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد
بما ذكره حال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد بالكينونه لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن
اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا نسلم فمن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعه له
متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان ايد بالوضع الوضع الذي هو وضع التخاطب لم يكن
حاجه الى التقييد بالكينونه وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوه في الدعاء اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع فيه استعمال فيما هو موضوع له بوضع عام من حيث انه موضوع له فلا اعتداد له
ايضا لان المخاطبه بعرف الشرع عباره عن رعايه اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن
استعمل لفظ الصلوه في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع
فلا نسلم استعمالها فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لان اشاره انه بحث لان حاصل

كلام المجيب ان قوله مع قرينه معناه مع نصب المتكلم قرينه ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط
والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والاراده ولا قصد للغالط الى ان ينصب اشاره
قرينه بدل على عدم اراده معنى اللوس على ان ثبوت قرينه في ماده لا يستلزم ثبوتها في جميع الموله
فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينه داخل في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جمع افراده ثم ان اللفظ
اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب القرينه لكن لم يعتبر العلاقه بل لم يوجد ايضا يرد ذلك ايضا
على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال في الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير
المتعلق والاضافه للعهد يرشدك الى ذلك كثره استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتباذره
منه عند الاطلاق فعلى هذا الدفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينه او بدونها وظهر ايضا ضعف
قوله فما سبق وثانيا انه لو ترك الخ الراجع الى معنى الكلمه المتضمنه للغايه القيد الاول الخ
الراجع الى معنى الكلمه احترازا عن الراجع الى حكم الكلمه كما في قوله يوجا ربك والاصل وجا ربك او
ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومراده ان يكتفى باللفظ حركه لاجل
حذف كلمه لا بد منها معنا او لاجل اثبات كلمه يستغنى عنها استغنا، واضحا كالكاف في قوله تع
ليس كمثله شيء القيد الثاني اعني المتضمنه للغايه احترازا عن استعمال المقيد المطلق كالمرسن في انف
الانسان في انه كالكرسن اي السبع كالكرسن ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كالكرسن حال
من المستتر في ينبغي وكلامه في مناسبه التسميه كلامه في وجه التسميه هو الذي ذكره في مفتاح الفصل
الثالث وقد اول الشارح خلاصته بقوله والمنيه قد يرت مع الاظفار اه وللحبي وجه الاستعاره
بان المستعار له هو الاظفار وسياتي من كلامه ما يناسب جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع

الاستعارة بالكناية كما عرفت ان يذكر المشبه ويريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنفيها
ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المشبه وسيجئ توفيق الشارح بين اقواله الشامل
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى
فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها لا وصفها كما يدل عليه ظ
العبارة وان تا، ول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكسبه المعنى فلا يتأتى
هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا
الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فتكفر
اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الوضعية لاصلة الاستعارة ولا يلزم حينئذ المجاز المفرد
حاصله ان قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشئ اخص منه
مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما مسود او ابيض فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود
هذا وقد رد حال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي
لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في شرح ابواب الكتب وفصولها يراد بها
الاستيفاء، جملة الاقسام فلا يكون في ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شئ من المجاز
العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة باختلاف المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة
كلام السكاكي بل هو دليل ضبط اخرج وقع منه هذا الكلام وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي
اوجبه في شرح ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر
كما يدل عليه قوله ويراد به الاستيفاء، جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه

وان اراد به حصر القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نم وجوبه في
ذلك الشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقي التصديق
اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق قوله الثاني لانا نم ان التمثيل يستلزم التركيب المفاضل
الخ ههنا كلام طويل الذيل لكن بخطمة اخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله
فان معنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل صورة منتزعة من عدة امور لوصف صورة اخرى بان
لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها انما
يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف
الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره
اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به امكن ان يجاب عنه بانه على تقدير
ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالتمثيل المركب لا يقتضي
حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة
المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا
للاستعارة بان يترك التشبيه بالاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب
من تعميم مباحثه وايراد النظائر من غير ذلك الباب فعالنوعي اختصاص التمثيل بالمفرد قوله
للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا قد ينافش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد
بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل
في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ارجاح الخاطر نحو الفعل بالتقدم ونفس الخاطر بالرجل

وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة
ومن المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والافمن المسلمات ان اعتبار التشبيه في
مؤديات التمثيل غير ملزم قوله واما قول ابى تمام لا يستعنى عليّ اللام تمام البيت لا يستعنى عليّ
اللام فانى حيث قد استعديت عليّ بكاى الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صبر
اى عاشق مشتاق واستعذب الشئ عدّه عذبا ومعنى البيت لا تلمنى على كثرة بكاى فانه مستعذب
عندى لا اؤثر فيه لومك اولا تستعنى ايها اللايم عليّ اللام فانى زمان بما البكاء لا اللوم لعليّ
ملامك واعلم ان قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه
الطائى نعم حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من عليّ اللام
فقال فى جوابه ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى يبعث لك مرعليّ اللام ودلك لان الظاهر
عند اشفاقه وبعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه ولانسان
عند تواضع يطأطئ راسه ويخفض يديه فشبه ذلّه وتواضعه بما جرى حال الطاير على طريق الاستعارة
بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملايمة للحالة المشبهة لها على انه يجوز ان يحمل
الآية على الاستعارة التمثيلية او يكون قد شبه اللام بالما، المكروه ووجه الشبه ان اللوم
يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن حرارة العطش كذا فى الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب
للمقام فان الشاعر ينبغى ان يدعى ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا بالملام ولا بشئ غيره
فكيف يجعل ما ذكر وجها للشبه وقد اشار الى المعنى الذى ذكرته من قال دم در كش از ملامتم اى يار
زنهار كه ابن درد عاشقى بملامت فزون شود وقربت منه قوله اجد الملامة فى هواك لذيذة

ايها اللايم ح

حبّا لذكرك فليلمنى اللوم على ان تسكين عليل الاوام لا يلايم وصف المشبه به بالمكروه
ويخالف تغيير التخييلية تغيير غيره لها اجيب بان السكاكى فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه
العبارات ليس بعهدة التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تغيير الغير وتبديل الاصطلاح
الثابت من حاجه وبدون فايدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الشارح فى شرح الايضاح
يشكل على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار
المنية والسبع نشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عندهم واظفار السبع حقيقة فلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز فى اثباتها
للمنية واضافتها اليها انتهى كلامه والجواب ان للسكاكى ان يقدر فى مثله اظفار الاظفار بان يقول اظفار المنية
واظفار السبع كما تقدم فى نظايره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف فى ان اليد استعارة اراد
باليد ههنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان يزعم او اراد باليد
اليد لا من تلك الجهة فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة ينافى كونه حقيقة
لغوية قوله لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة احاصل الجواب اختيار الشق الثانى ومنع صيرورة
النزاع لفظيا قوله وفى الترشيح بغير لفظة الكلام فى ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح
قد يقترن بلفظ المشبه كما فى قولك مخالب المنية الشيبة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه
لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح للاستعارة بالكناية كما ستذكره الان قوله
وجوابه ان الامر الذى هو من خصوصيات المشبه به فيه كذا وهو ان هذا الجواب متوقف على
ثبوت الربيع البقل فان المراد بالانبات المعنى الحقيقى كما اشار اليه السكاكى فى اخر الفصل

الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبنى على ان الترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه
فيها كما هو الحق فلا اشكال لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت
بفلان فانتزسته اللهم الا ان يقال التخييلية بكسر سورة الاستبعاد فلا تحتاج الى اختراع
صورة وهمية اخرى او يقال الترشيح في مثله معتبر بالنسبة الى التخييل فتأمل هذا وقد يرد
الجواب المذكور بان حاصله المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه به عند
السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء
لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ
لا بلائم بحسب الظاهر وفي الترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف فيما ذهب اليه هو هذا المعنى مع لوازمه
لا يخفى ان هذا المعنى مما يبعد في الترشيح عند جاكان بطريق تفريع كلام كما في قوله ع فمازكت تكلم
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح
في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا ساغ له في قوله ع اعتصموا بحبل
الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي
حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظايره فتأمل هذا
وقد ذكر الفاضل الخ الجواب المذكور بانه لم يكن ذلك الوصف ثم تمم السم فلا يكون ذكره لتقوية
للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال
مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث
انه موصوف ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادة اه جواب تسليمي حاصله ان الحق

الفرق بين الاستعارة المقيدة كما في المرشحة والاستعارة المجردة كما في التمثيلية ولو سلم عدم الفرق
لامكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو
ادعاء العينية الكاينة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتأمل قوله
قد ذكر المشبه اعني المنية اقول هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو الموت والمستعار لفظ
المنية وهذا ما اورده الشارح فيما سبق بقوله وسبعي ما يخالف جميع ذلك قوله ما يحصل به التعقي
وجه التعقي انه اذا جعل مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ
السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون
لفظ الاسد حقيقة فيه قوله ولا اخترافا بحقيقة الشيء الحمل اخترافا مفعول فعل محذوف اي لا تجد اخترافا
وقوله الحمار مفعول ثان لقوله تجد وكون لزيد اخترافا اسم لا ويكون الخبر محذوفا اي لا اخترافا كائنا
زيد ويكون الحمل حالا من المنية قوله مرادفا للفظ السبع اقول كثيرا لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف والاسد
صح معنى الادخال والسبع اسم للحيوانية المطلقة فهما كروي وانسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب
ذلك التعاند ويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق فانه ح في المقصود لان المنية يصدق
على موضوعها السبع تبعا دعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظ المنية قوله ثم لا يذهب على سبيل التخيير
اي على سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق قوله وعلى هذا لا يندفع اه فيه بحث وهو ان هذا
القول عين ما يلزم من مقالة السكاكي تفصيا عن اشكال المص فلا وجه لايراده متابعا للكلام السابق
ويمكن ان يقال الفرق ان تقدير المفهوم هو ان المنية مرادف للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال
في الغير بالتحقيق فكذا ما يرادفه ففهم عدم الاخترافا بانه الغير ادعاء بخلاف ما قبل والكلام بعد محل تامل

فما وضع له ادعا، فهو بحث وهو ان منع دعوى ترادف الاسم دعوى ان الموت حقيقة
حقيقة الحيوان المفترس المخصوص فاستعماله في الموت استعمال في غير ما وضع له ادعا، انها
المحاربة بهذا الوجه فضلاء التعيين وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه رح ان ما ذكر
على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية صنعة بنا، على انتفا، قيد الكثرة ولا يوجب كونه
مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى في المجاز عندهم ولهذا تبين بطلان الاعتراض بان
اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان توقف المجاز
الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا الكلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له
من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به وبهذا يندفع الاشكال بما فيه اني بحثت
في الصحاح حذافير الشئ اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي بامرها والواحد حذفار
وبالجملة ما جعل القوم قرينة الاستعارة التبعية تجعله هو استعارة بالكناية فيه بحث لان
هذا لا يتاتى في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة المرجى عليه يعني فلا يتصور
فيه ملك وكذا في قوله تعالى رئايا يوده لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الوداد قال الفاضل
اليحي في شرح المفتاح توضيحها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين
تجعل الاناة استعارة بالكناية عن المرجو وتجعل لعل قرينة لها وتجعل الوداد الكثيرة استعارة
بالكناية عن التقليل تهكما بالكفار وتجعل ذكر رب قرينة لها وفيه ايضا بحث لان حاصل التتقن
الاتقا، الخاص اعني الحاصل عن خوف من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استدل على
توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد وان يكون تبعية كما لا يخفى فلا بعد

السكاكي

السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الآية والاوجه ان يقال
طريقة الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية عن يرجى منهم الاتيا،
والقرينة نسبة التقوى المرجو الهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما يود فتامل
وبهذا ظهر ان الاصح في تقرير الرد ان يقال ان قدرت التبعية استعارة مصرحة فقد
بعد جدا والا لم يكن تخييلية فينتفي المكنى عنها التخييلية وانه بط فيكون استعارة
لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام
يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا ضير، في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا
جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة
بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل اليحي في شرح
المفتاح ففي قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز
ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل
على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا المتوهم لان التخييلية عند السكاكي
عبارة عن ان يؤخذ صورة وهمية محققة شبيهة بصورة تحققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ
الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول
بتحقق التبعية وهو الخ فما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ
يعود النزاع المهروب عنه باختيار مجازية التبعية وهو وجه الاستعارة بالكناية بدون
التخييلية فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد

اتفاق اصحاب علم البيان فمثل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم كما بين في علم
الاصول واكواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية
معتبر وهو هم كما اشار اليه الرماسي في شرح المفتاح حيث رد ابن هشام نقل ابن ضباز عن شيخه
ان الالف المزوده الاستفهامية للتوسط وان الذي للتوبيخ بان فيه خرقا اجماع النحاة
وان لا يشم رائحة لفظا انما قال لفظا لان المنع على التشبيه قطعا الظاهر ان ذكر اشمام الرائحة
المنبئ عن العلة لانه لو زيد عليه بان ليس مثل المشبه به المذكور بالمشبه احمر بحتا او ضمنا
كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل لم يلزم
البيان عليه لم يصح هناك الاستعارة اصلا بل كان يعد مثل ذلك تشبيها الا انه يكون استعارة
حسنة وعلى هذا فمثال اشمام رائحة التشبيه قوله قد زرارة على التمر فان فيه ذلك الاشمام فلا يحسن
الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر ابكونه
مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك تشبيه لا استعارة من انه مثال الاشمام راى التشبيه فغنية انه
يفهم منه ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة
لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا الخ ولهذا قلنا بان نحو
رايت اسدا في الشجاعة واما يستفاد من ظاهر قول الشارح اي ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل
بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال فتجاوزه عن مرتبة اشمام الرائحة الى التوغل
بوجه الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة يقتضي انتفاء اصلها عند البلغاء لان حالم يحسن
لم يصح عندهم فشرط حسنها شرط اصلها تأمل فتأمل ودلك لان اشمامها لفظا دلك اشارة

اوايلرح

الى كون عدم اشمامها الرائحة من شرايط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه ان اشمام
الرائحة المذكور كما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ خروج الكلام عن الاستعارة
والمدعى انتفاء حسن الاستعارة المصحح بثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان يصار الى ما
ذكرته آنفا من ان ما ليس بحسن ليس بجايز عند البلغاء او الى حذف المضاف اي ببطل كمال
الغرض وقوله اعني ادعاء اه تفسير للغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما بكون المستعار منه
اقوى خروج الشبه اللازم من ذلك الاشمام ليئلا يصير كلا منهما الغازا يعني ان وجه الشبه اذا
لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رايحة منه يصير كلا من التصريحية والتخييلية
الغازا وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة بمراعاة جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها
ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراطه جلائه في الاستعارة بناء على ذلك واجب بانه اجلاء
وانخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون اجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ولا من الغرابة بحيث
لا يكون الغازا قال الفاضل الجرجاني في شرح المفتاح وانما خص هذه التوجيه الاستعارة التصريحية
المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين
القوم ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية
فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به
فلا خفية في خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد
المشبه بالقرينة لا يظهر وجه الشبه فانا اذا قلنا جاوزت البلاغة لا يجد فيها رايحة يظهر قصد
التشبيه ظهورا ما فلا فرق بين الاستعارة التصريحية والمكنية في ذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه

الشبه بكسر سورة القرينة ويكاد يجعلها قوله واما المكنية فقرينتها لازم له داخل في وجه الشبه
ولهذا دلاله عليه فتامل في محل النصب على الحال ولك ان تجعله صفة اذ لا توقت في لابل
المائية بل اللام فيه للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ان كل حاية تأتي منه
فيه بحث لان هذا التقرير مناف لما يتصل به اللام الا ان تاول ما يتصل به بما سا شير
اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل حاية تاتي اه لم يحتج الى التكلف
حتى اتحدا اى حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغه وتعينت الاستعارة
لعله اراد انها معين اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا انه تعينت للتبعيه ولا يصح
التشبيه فلا منافات بينه وبين قول الشارح فيما سبق الى ان كل حاية تاتي الخ
لانها لا يكون الا تابعه فيه بحث لان التخيليه عند المص اثبات اللازم وفي اللوازم ومراتبها
كثره وتفاوت فسلم لا يجوز ان يحسن بحسب قرب اللازم وقوه اختصاصه بملزومه وغير ذلك
اللهم الا ان يقال المراد حسنها بحسب التشبيه تابع لحسن متبوعها لا ان حسنها مطلقا تابع
له فليتامل وعلى ان الحسن البليغ غير تابعه لها حكم بالعله دون النفي لانها قد يحسن
الحسن البليغ على قله اذا لم يكن تابعه للمكنيه كان يقال اطفار المنيه الشبيهه بالسبع ونظايره
فان التخيليه في هذه الامثله حسنها جلاء وان لم يكن هذه الامثله واردة في كلامهم
كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه ولقايل ان يقول قد يجاب بان التخيليه في غالب
الاستعمال تابعه للمكنيه مبنى حال التشبيه فيها اعني اخراج الصوره الوهميه على التشبيه المعتبر في المكنيه
والتابع لا يكون لها حكم نفسه والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخيليه برعايه

جهات

جهات حسن التشبيه وان كانت التخيليه عند الاستعارة تقرر كتبه مسبه على التشبيه والاقرب
في الجواب ان يقال كما لم يتفاوت وجه الشبه التخيليات كثر تفاوت لكون الجميع شبيه صوره
الشئ المتخيله بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط قوله وظاهر عباره المفتاح احسن قال في قوله بهو وجا،
ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرينه
قوله تعالى واسئل القريه والجرى كمثله مجاز وانما قال ظ عباره المفتاح لاحتمال تاول الرفع بالمرفوع
من حيث هو مرفوع وهكذا اوان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمه ربك بمنزله المعنى المجازي
في المجاز المعنوى كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزله المعنى الحقيقي هناك ويدل على الثاني قول السكاكي
وسياقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قول الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعر بان وصف الجواب
بالمجاز في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به في سوال القريه غير ظاهر الا ان يقال هذا الجر
هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع بان المقصود سوال
اهل القريه لم يلتفت بما قول القاضي بان القريه يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك
لانه معلوم ان القريه موضوعه للجدران المخصوصه دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا بقيام
قرينه لانا على المحذوف ولو كانت مشتركه لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شئ لزم ان يكون هو هو في موضع المبتدا نكره وهو واقع
موضع الخبر معرفه وهو ضبط بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمه مثل لغايه توغلها في الابهام
لا سوغ فلا محذور قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زايده افيه بحث اذ لم يجعل الكاف زايده
لزم التناقض لتعاون ذلك على وكبير لانه عز وجل مثل بمثله والمتدرج انتفاء مثل لا يقال لانم صدق

من

حيث عرفنا ولا يلزم ان يكون الكلام مسوقا من حكم الخبر الاصلي
الرابعه او الثالث الى قوله وان الحكم في الخبر هو ان الخبر هو الكلام
الكلام موضوع في الاصل لان يكون خبرا ويتبعه ما سوى ذلك من الاحكام
هو ان الشئ لا يشبه الا ما يشبه ويتبعه ما سوى ذلك من الاحكام
وهو ان الشئ لا يشبه الا ما يشبه ويتبعه ما سوى ذلك من الاحكام

افاد ان يشير الاحتمال ان يجعل قوله كالنصب في القرينه
والرفع في ربك فتدبر فيه ان كان خلاف الظاهر كما يدل عليه اقتصاره في المقابله
على قوله واما المجاز بالزيادات

من

واحسن قول ابن قلاقس يمدح اكاد السلغ
كالجيم والكاف ان انصفت زايده

ان الله تعالى مثل لمثله واغا يصدق لو كان مثله موجودا الا نقول صدق القضية لا يتوقف الا على وجود
الموضوع وصدق وصف المحمول عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زايدة اللهم الا ان يقال اذا لم
يوجد متعلق المحمول اغنى مثله تعم لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم
من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف يعنى ان يكون لمثله مثل سوت بقرينة الاضافة كما ان
المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد سوى المتكلم وايضا لانم انه لو وجد له مثل لكان
هو مثلا لمثله لان وجه المثل يجوز ان يستلزم محالا كما لا يخفى ونقل السعدى انه قال بعضهم
الكاف ليست بزايدة بل مثل ومثل ساكنا ومتحركا سواء في اللغة كشبه وشبه فمثل ههنا بمعنى مثل قال الله
تعالى وله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شئ وهو صحيح فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
قيل اتحاد الوجهين في المآل وكذا كل منهما كناية في النسبة لا بناء عدهما وجهين نظرا الى الجهات
والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل الخ وانت خبير بان عادكره الشارح في شرح المفتاح
يؤيد اعتراض الفاضل الخ حيث قال ثم وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشئ بنفي لازمه فانك اذا
نفيت ان يكون لمثل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير انه موجود
او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان
يراد نفي شبه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من
الآية نفي من نسبة ذاته ومعناه ليس كذاته شئ لخوف ان آمنوا بمثل ما امنتم به اى بغيه فتامل قوله
احدهما انه يمكن تقريره بوجهين احدهما ان المثل ملزوم مثل المثل فذكر مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما
ان نفي مثل المثل ملزوم لنفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول اسلم لمذهب السكاكي في الكناية

وهو الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم قوله انفعت لزانته وبلغت اربه الخ ما ارتفع
من الارض وانبع الغلام ارتفع فهو بافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه
اعنى اقرانه في السن جمع لدة والها عوض عن من اوله لانه من الولادة ومما لدان وقد
يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه
يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعنى ليس كمثله شئ فيمن له مثل
وهو مسوق لنفي المثل قلت استعماله لنفي المثل ادعاء لابنائه على ثبوته حقيقة اعنى ذكر اللازم
واراده الملزوم الا انسب بسياق كلام المصنف ان يقول اعنى ذكر الملزوم واراده اللازم وعادكره
انما يوافق اصل السكاكي لفظ اريد به لازم معناه فيه بحث لان القسم الثالث من الكناية
كناية في الاسناد وكما ان المجاز في الاسناد غير المجاز في اللغة فكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير
الكناية في اللغة وان كنت فتامل في قوله ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج
سهل بحذف لفظ اريد به المعنى ومعنى المعنى قوله واراده المعنى جايزة لا واجبة المراد بجواز اراده المعنى
الحقيقي في الكناية هو ان الكناية مع صحت انها كناية لا بنافي ذلك كما ان المجاز بنافيه لكن قد يمتنع
ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج
الكلام لاعلى مقتضى الظاهر فليتنظر فيه لان الكناية كثيرا ما يخلو عن اراده المعنى الحقيقي واما ما اورده
في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع ليسعل
عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية في حيث التصوير دون التصديق فليس بشئ اذ لا بد في المجاز
ايضا من تصوير المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون

الموضوع له مقصود التصوير في الكناية دون المجاز فحكم ولا يقال جاء الامير نفسه حاصله
ان لفظ مع لا يدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في العين ان معنى قوله
من حيث ارادة المنع من حيث جواز ارادة المعنى الخ انه حمل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه
لانه اذا كان الغارق جواز ارادة المنع فان حكم الغارق مستفادة من ارادة المعنى
وفيه ما فيه يعني ان هذه عناية بعيدة لا يفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور
انما يتوهم على طريقة الخص واما على طريقة السكاكي فلا اشكال ويمكن ان يدفع عن طريقة المصنف
ايضا بان يراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمها فتامل
والكناية ان يذكر احد المتلازمين اللازم والملزوم ويراد ان يذكر احدهما الملزوم
اختصاص لموصوف معين عارض المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغيرهما
الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية مثلا وصار كالعلم فيها بحيث لا تعقد بضافية غيره وانما
وصف الاختصاص بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة خرجت اي صفة لانها لا تدل بحسب اصلها
على موصوف معين بل على موصوف ما فيكفي اختصاصها بموصوفها لا بسبب خارج عن مفهومها
فيكفي عارضا لكل ابيض كحمام الابيض السيف والجمع بيض ليحصل الانتقال من العام
الى الخاص يعني ان الكنايات المذكورة تنقسم اقساما بحسب المفهوم من المكنى عنه فالبعض من
الاختصاص بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه
فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة الى ضمير السبب
مع انه ما في المغني عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجاد يريد بالمغني

وقد يراد بالسؤال بيان اهمال السؤال بان المعنى ما حاصل بنفسه
فما اراده منه اي من غير احتياج الى نية المتكلم
في ارادة المنع من حيث القرينة الدالة على المعنى المراد منه عن
سبق ذهن المخاطب الى ما اريد بسببها فان قلت اذا وجبت نية المتكلم
نية المتكلم فما اراد بقوله ان الكناية متى تعتبر عند الاطلاق تقع
لك الا اراده منه الا اذا كان الاصل في ارادة المتكلم
ابتداء على معناها الاصلي ثم ينتقل عنه الى المكنى عنه بواسطة النسبة ولهذا
قال اهل الاصول من قال لامرأته انت بائن
وخلوه فنوى به الثلاث لانه يحتمل الوقوع البينونة
والبعد لا يعد الا بالنسبة وحينئذ ليست بمجاز
عن الاطلاق والا لعل الاطلاق من غير نية
فهو مراد المص في قوله في حيز ارادة المنع
مع ارادة لازمه فليتأمل منه رحمه

المتبادر

المتبادر بل المراد من السبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما تقال هذا سبب ذاك
اي متعلق به نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فنقلوا ضمير الذي اضيف اليه الوجه
الى الصفة ايهاما الى ان الحسن شائع في جميع اجزائه فلا رفع الحسن الضمير راجع الى زيد امتنع ارتفاع
الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وهاهنا معناه اثنان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين
ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على
هذا زيد طويل النجاد اي حمايل السيف ونظايره قلت للقطع بانها على انك اذا التفت
فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تفرح هناك حقيقة بل شابه منه
وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم
الراس واستواءه عالم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت العالم النبي
عليه السلام بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال في عرض الغفاء الى بلاهة الرجل
ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه دال على كثرة الرطوبة المستلزمة
للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه
لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون
منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور والجواب انه لا امتناع رده حال الدين في شرح لك ايضا
بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوبة والواسطة ليست بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة
عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة
الى قصد المتكلم ويجوز ان يكفي قصده الى جعل عرض الوساطة كناية عن عرض الغفاوة مثلا لا يخفى

الى السماع لان التعريض باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف مما
توقف فيه لمنع الاستحالة كقولنا لم يكثر الرماد بجزاعن مضافيه زيد عند سوال سائل عنهما
بقوله از لد كثير الرماد ام لا الى هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التعريض باثبات
الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره
حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكفي ذكره لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال
وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما وفيه نظر وجهه ما سبق منه ان العموم
لابنافي الانقسام بجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر
والاقرب انه انما قال وتتفاوت لان هذه الاقسام لمداخل ومختلف باختلاف الاعتبار الوضوح
والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها اذا كانت عرضة مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التفسير للوصمة ولهذا قال الفاضل الجلبي في شرح المفتاح
عرضة اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية
لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واردت
نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض لموذ معين ومنه المعاريض في الكلام
وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة الى السوء عن الكذب وهي التورية بالشيء عن الشيء
وريت الخبر تورية استرته واظهرت غيره كانه خاف من ذكره وزرا، الانسان كانه يجعله وراءه
حيث لا يظهر فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى الموضوع له لم يكن من جهة
الوضع الحقيقي والمجازي بعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصار ان قلت الوسايط

مع خفاء

في اللزوم كيف التفاوت وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسايط يدل على وجود
الوسايط في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما الانتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه
فتبين كلامه مخالفة قلت لاشك ان الكناية الغير الرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي
فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف يسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء
الواسطة ذاسا او بوجود ما مع قلة وقد صرح ابو علي العمري بان قل قد يستعمل في النفي الصرف
لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين كقولك اذا في فستوقف وانت تريد
انسانا مع المخاطب لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد تاره بضمير المخاطب ادعى فستوقف
غير المخاطب وحده فيكف مجازا ويريد به اخرى المخاطب او غيره فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره
لزوم معتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور تدل عرفا على تعدد المخاطب بسبب الالوان
ويلزمه لزوما عرفيا تعدد المؤذى مطلقا فان اراد تعدد المخاطب مع تعدد المؤذى آخر كان كناية
وان اراد تعدد غيره فقط كان مجازا مركبا اذ لا يتصور انتقال من الملزوم الى اللازم ما بينهما
آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم معتبر في الكناية او المجاز ان الاستعارة ابلغ من التشبيه
اي اكثر مبالغة ابلغ من المبالغة لان من البلاغة وكانه مبني على حاصل من المرد الاخفش من جواز
بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كافعل واستفعل ونحوهما قياسا والناس في امثال
هذه المقامات تارة يقولون ابلغ وتاره يقولون اسد مبالغة وعرض المعربان الاستعارة اصلها التشبيه فان قلت
لا دخل في الاغراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ لكي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل لخلاف التشبيه الاصطلاحي
فانها فيه تشبيها بالفعل والاصل في وجه الشبه اه قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه في المجاز المرسل والمراد

انه لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظاهر وحله
وكيف كان هذا الوجه بكون ما قصد علمه البيان والله
تعالى اعلم وعلمه
اتم

أو نحو ذلك كما في بكون ما قصد